Distr.: General
16 October 2023
Arabic
Original: French
Arabic, English, French and
Spanish only

اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

اللجنة المعنية بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

التقرير الجامع للتقريرين الدوريين الثاني والثالث المقدم من بلجيكا بموجب المادة 35 من الاتفاقية عملاً بإجراء الإبلاغ الاختياري، والواجب تقديمه في عام 2019* **

[تاريخ الاستلام: 14 نيسان/أبريل 2020]

* تصدر هذه الوثيقة من دون تحرير رسمي.

** يمكن الاطلاع على مرفق هذه الوثيقة في الصفحة الشبكية للجنة.

الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- مقدمة

1- يقدَّم هذا التقرير بموجب المادة 35 من اتفاقية حقوق الأشـــخاص ذوي الإعاقة ويعدّ بموجب الإجراء الاختياري الذي قررته اللجنة في عام 2013.

2- ويعرض التقرير السياسات والتعديلات التشريعية والتنظيمية والفقهية والممارسات الإدارية الجديدة التي اعتُمـدت منـذ التقرير الأولي لبلجيكـا في عـام 2011 (CRPD/C/BEL/1)، وردودهـا في عـام 2014 (CRPD/C/BEL/Q/1/Add.1) ومتابعتها المؤقتة للملاحظات الختامية للجنة (CRPD/C/BEL/CO/1) إلى غاية 31 كانون الأول/ديسـمبر 2019. وسـتناقش التدابير الجديدة التي اعتُمدت منذ ذلك الحين أثناء تقديم التقرير. ولمعرفة طريقة العمل بالتفصيل، يرجى الرجوع إلى الوثيقة الأساسية الموحدة.

3- وفي ســـياق إعداد هذا التقرير، عُقد اجتماع في 5 آذار/مارس 2020 بين ممثلي الســـلطات البلجيكية والمجتمع المدني (المنتدى البلجيكي للإعاقة، ومنظمة "حقوق متســاوية لجميع الأشــخاص ذوي الإعاقة" والمركز الاتحادي لتكافؤ الفرص ومكافحة العنصرية والتمييز (أونيا)).

ثانياً- الغرض والالتزامات العامة

الرد على الفقرة 1(أ) من قائمة المسائل (CRPD/C/BEL/QPR/2-3)

4- بالنظر إلى توزيع الاختصاصات، تُعَدَّل التشريعات وفقاً للالتزامات المتعهد بها بموجب الاتفاقية على مختلف مستويات السلطة. ويتبع كل كيان منهجيته الخاصة به لإدارة هذه التعديلات وتنسيقها (انظر الســؤال 2). ويجري التعاون بين الاتحادات بشــأن تنفيذ الاتفاقية، على المســتوى الإداري، بين جهات التنسيق بدعم من آلية التنسيق (انظر السؤال 31).

الرد على الفقرة 1(ب) من قائمة المسائل

5- انظر (ج) فيما يتعلق بمفهوم التعامل مع الإعاقة من منظور حقوق الإنسان.

6- اعتمدت الجماعة الفلمندية المرسـوم المتعلق بالتمويل الشـخصـي (انظر السـؤال 18) وسـنت تشريعاً بشأن التعليم (انظر السؤال 22) لتعزيز استقلالية الأشخاص ذوي الإعاقة واعتمادهم على ذواتهم.

7- وقد أدخل الإقليم الفلمندي تعديلات على المرسوم المتعلق بالعمل (انظر السؤال 25).

8- وفي بروكسل، عززت لجنة الجماعة الفرنسية إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في تشريعاتها.

9- وواءمت الجماعة الناطقة بالألمانية تشريعاتها وممارساتها المتعلقة بدعم الأشخاص ذوي الإعاقة (انظر (ج)).

الرد على الفقرة 1(ج) من قائمة المسائل

10- فيما يتعلق بالاتســـاق بين مفاهيم الإعاقة، لا توجد حالياً مبادرات هادفة تتوخى المواءمة. ومع ذلك، تتسم التعاريف الواردة في التشريعات الجديدة باتساقها وباستنادها إلى نموذج لحقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، اتُّخذت خطوات لتكييف المفاهيم القائمة المتعلقة بالإعاقة في ســـياق منح البدلات وغيرها من أشكال المساعدة الاجتماعية.

11- وعلى المســتوى الاتحادي، عُهد إلى جامعات مختلفة بمهمة بحثية هدفها اقتراح أداة تقييم جديدة لبدل الإدماج المخصـص للأشـخاص ذوي الإعاقة. وتسـتند هذه الأداة الجديدة، التي صُـممت وقُدمت في

عام 2019، إلى مفاهيم "التصـــنيف الدولي للأداء"، وســـتبتعد عن النموذج الطبي وســـتُولي أهمية أكبر للمشاركة في الحياة الاجتماعية.

12- وفي الجماعة الناطقة بالألمانية، ومنذ عام 2019، تستخدم الهيئة العامة لتعزيز الحياة المستقلة ذاتياً، في جملة أمور، أداة التصـــنيف الدولي للأداء وأداة "بلراي" ("BelRai") لتقييم احتياجات الأفراد من الدعم، وهما أداتان تأخذان في الاعتبار معايير أخرى غير المعايير الطبية. وفي إطار المرحلة المقبلة من تطبيق مفهوم التنمية الإقليمية، من المقرر أيضـــاً أن يتواصـــل تكييف التشـــريعات الاجتماعية وتحديثها لمواءمتها مع نموذج حقوق الإنسان ولكي تكون عروض الدعم قادرة على تلبية احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة المعبر عنها.

الرد على الفقرة 2 من قائمة المسائل

13- اعتمدت الســلطات، بمختلف مســتوياتها، خططاً واســتراتيجيات تركز على حقوق الأشــخاص ذوي الإعاقة.

14- وعلى المستوى الاتحادي، تتكون خطة العمل الاتحادية بشأن الإعاقة، المعتمدة في عام 2016، من عنصـرين اثنين. ففيما يتعلق بعنصـر "تعميم مراعاة مسـألة الإعاقة: الإجراءات والأهداف الشـاملة"، يلتزم مختلف الوزراء ووزراء الدولة بإدماج البعد المتعلق بالإعاقة في سـياسـتين على الأقل من برنامجهم الخاص بالسياسة العامة كل سنة. وكان إدماج البعد المتعلق بالإعاقة في هذه التدابير موضوع تقرير قُدم إلى مجلس الوزراء بشأن دراسة التأثير الذي يمكن أن يحدثه تدبير السياسة العامة المعني في الأشخاص ذوي الإعاقة وإحداث اسـتجابة تتمثل في إدماج الإعاقة في مختلف مجالات الاختصـاص. أما العنصـر الثاني، "التدابير والأهداف المحددة"، فيهدف إلى متابعة توصيات اللجنة الأممية، مع أخذ ملاحظات وآراء المجتمع المدني والآلية المستقلة في الاعتبار.

15- وتعتمد الحكومة الفلمندية أســلوب التنســيق المفتوح لإدماج الإعاقة (ونوع الجنس) في مختلف مجالات الاختصاص والقطاعات. وهذا الأسلوب متجذر في سياسة تكافؤ الفرص المطبقة بموجب مراسيم، مما يعني أن المســؤولية لا تقع على عاتق وزير تكافؤ الفرص فحســب، بل على عاتق جميع أعضــاء الحكومة. ففي بداية كل هيئة تشريعية جديدة، تضع الحكومة، بالتشاور الوثيق مع المجتمع المدني، إطاراً مشــتركاً لأهداف تُترجَم بعد ذلك، في خلال دورتين، إلى خطط عمل لتحقيق تلك الأهداف. وينعكس ذلك في الخطط الاســتراتيجية الأفقية المتعلقة بتكافؤ الفرص، والتي تعطي فكرة عامة عن الطموحات والإجراءات الكفيلة بتسـهيل تنفيذ المعاهدة. وبالنسـبة للهيئة التشـريعية للفترة 2015-2019، كان التركيز منصـــباً، في جملة أمور، على الأهداف المتعلقة بالتصـــوير، وجمع البيانات ومتابعتها، وإمكانية الوصول والمشاركة.

16- وفي إقليم والونيا، تُعِدُّ "الوكالة من أجل حياة كريمة"، كل ثلاث ســنوات، تقريراً عن تطبيق مبدأ "تعميم مراعاة مسألة الإعاقة" في الهيئات ذات المنفعة العامة في والونيا. ويشدد التقرير الأول على أن هذا المرسـوم "يسـهم في تغيير العقليات وتعزيز السـياسـات العامة على نحو شـامل". وتعميم مراعاة مسـألة الإعاقة منصوص عليه في الإعلان الصادر عن الهيئة التشريعية الحالية بشأن السياسة الإقليمية.

17- وفي بروكســل، اعتمدت منطقة بروكســل العاصــمة ولجنة الجماعة المشــتركة ولجنة الجماعة الفرنسية "الميثاق المتعلق بتعميم مراعاة مسألة الإعاقة" في عام 2015. ويعني هذا الميثاق ضمناً أن على كل وزير أن يولي اهتماماً خاصاً لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في إطار اختصاصاته. والميثاق مكرس قانوناً في تشريعات الكيانات الاتحادية الثلاثة في بروكسل. وفي لجنة الجماعة الفرنسية، اعتُمد مبدأ مراعاة

مسألة الإعاقة كأولوية على مستوى هيئة بروكسل للتدريب عن طريق إقرار العديد من خدمات الدعم المحددة. وبالإضافة إلى ذلك، وفي إطار استراتيجية منطقة بروكسل العاصمة لإدماج الإعاقة في مختلف المجالات، دعم المرفق العام الإقليمي لبروكسل وتجمّع والونيا – بروكسل لإمكانية الوصول تنفيذ ثمانية مشاريع نموذجية خلال الفترة 2018–2019.

18- وفي الجماعة الناطقة بالألمانية، اعتمدت الهيئة العامة لتعزيز الحياة المستقلة ذاتياً خطة العمل ("DG Inklusiv 2025") في عام 2015 بهدف تنفيذ الاتفاقية استجابة للتوصية رقم 6. ويمكن أن تكون هذه الخطة بمثابة دليل يُسترشد به في اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتعزيز إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة.

الرد على الفقرة 3 من قائمة المسائل

19- على المستوى الاتحادي، يشارك الأشخاص ذوو الإعاقة في وضع القوانين والسياسات المتعلقة بالإعاقة وتنفيذها ومراجعتها، أساساً عن طريق تقديم المشورة والتواصل مع المجلس الوطني الأعلى للأشخاص ذوي الإعاقة. وهذا المجلس مسؤول عن دراسة جميع المسائل التي يحتمل أن يكون لها تأثير على حياة الأشخاص ذوي الإعاقة. ويمكن لأعضاء الحكومة والإدارات أن يطلبوا إلى المجلس إبداء رأيه بشأن المقترحات، ويبدي المجلس أيضاً آراءه بمبادرة ذاتية. ويكتسي هذا الرأي صبغة إلزامية بالنسبة للمقترحات المتعلقة بالبدلات المدفوعة للأشخاص ذوي الإعاقة. وتقدم آلية التنسيق الدعم للمجلس الوطني الأعلى للأشخاص ذوي الإعاقة عن طريق زيادة تعميم توجيهاتها على جميع الإدارات المعنية.

20- وعلى مستوى الجماعة والإقليم الفلمنديين، ثمة تقليد يتمثل في المشاركة السياسية للأشخاص ذوي الإعاقة على المستوى القطاعي، مع تمثيلهم في مختلف الأفرقة العاملة واللجان. وينص إطار الأهداف (2015–2019)، المضمن في السياسة الشاملة لتكافؤ الفرص، على وجوب تعزيز مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة، بدءاً بالسياسات العامة. وأطلقت الوكالة المعنية بإمكانية الوصول مبادرات لزيادة مشاركة المساعدين الاجتماعيين. وبالإضافة إلى ذلك، تدعم الحكومة الفلمندية العديد من منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة التي تيسر مشاركة هؤلاء الأشخاص في الشأن السياسي عن طريق جميع أنواع التدخلات المباشرة وغير المباشرة، بما في ذلك "مجموعة الأبحاث والمعلومات بشأن السلام والأمن" و"مستقبلنا الجديد".

21- وفي الجماعة الفرنسية، ينص المرسوم المؤرخ 30 كانون الثاني/يناير 2014 بشأن التعليم العالي الشامل والمرسوم المؤرخ 30 حزيران/يونيه 2016 بشأن تعليم الرقي الاجتماعي على مشاركة منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة في اللجان المخصصة لهذا الصنف من التعليم.

22- وفي إقليم والونيا، يشارك الأشخاص ذوو الإعاقة في مجلس الاستراتيجية والتوقعات عن طريق فريق خبراء غير دائم. وفي انتظار اعتماد الأمر التنفيذي، يشارك الأشخاص ذوو الإعاقة في الفريق الرئاسي للمجلس عن طريق عضوين تعينهما اللجنة الفرعية المعنية بالإعاقة.

23- وبالنسبة لمنطقة بروكسل العاصمة، يشارك مجلس بروكسل الجديد للأشخاص ذوي الإعاقة في وضع القوانين وتنفيذها ومتابعتها. وتتمثل مهمة المجلس في اقتراح الآراء والتوصيات بشأن كافة المسائل المتعلقة بإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في منطقة بروكسل العاصمة واعتماد هذا النهج أيضاً على مستويات أخرى من السلطة، طالما أن أثره جلي في هذه المنطقة.

24- وفي لجنة الجماعة الفرنسية، يخضع أي نص تنظيمي يعتمده الفريق الرئاسي للتدقيق من منظور مراعاة تعميم مسألة الإعاقة منذ عام 2017. ويقدم فريقُ تنسيق مسؤول عن كفالة تنفيذ المرسوم

المتعلق بمراعاة تعميم مسألة الإعاقة مشروع الخطة ومشروع التقرير المرحلي ومشروع تقرير عن انتهاء الدورة التشريعية إلى المجلس الاستشاري.

الرد على الفقرة 4 من قائمة المسائل

25- بالنسبة للجنة والإقليم الفلمنديين، أُطلقت في عام 2018 عملية تفكير بشأن "المجلس الاستشاري الفلمندي للأشخاص ذوي الإعاقة" بهدف ضمان مشاركة هؤلاء الأشخاص مشاركة كاملة في وضع السياسات، وذلك بضغط من مجموعة تضم أكثر من عشرين منظمة للأشخاص ذوي الإعاقة وضعت الخطوط العريضة للمجلس واعتمدت شعار "لا شيء يُقَرَّرُ بشأننا من دوننا" أساساً لهذه الهيئة الاستشارية. وكان الهدف هو تحقيق أقصى قدر من المشاركة من جانب جميع الجهات الفاعلة ميدانياً في مجال الإعاقة، فضلاً عن مشاركة غير الممثَّلين في المجتمع المدني التقليدي. وقد رُصدت ميزانية قدرها 000 700 يورو لتنفيذ المشروع النموذجي. ومن المقرر إجراء تقييم للمشروع في عام 2020، حسب وجود إمكانية توحيد قائم على المراسيم.

26- وفي إقليم والونيا، يشارك الأشخاص ذوو الإعاقة والمنظمات التي تمثلهم في وضع السياسات الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة، ويمثَّلون هيكلياً من خلال "لجنة والونيا للأشخاص ذوي الإعاقة". ومع إنشاء "الوكالة من أجل حياة كريمة" بموجب المرسوم المؤرخ 1 كانون الثاني/يناير 2016، كان من المقرر أن تُسند الوظيفة الاستشارية إلى هيئة تابعة للوكالة تحل في نهاية المطاف محل لجنة والونيا للأشخاص ذوي الإعاقة.

27- وفي منطقة بروكسل العاصمة، أُنشئ مجلس بروكسل للأشخاص ذوي الإعاقة في عام 2018. ويتألف المجلس من أعضاء المجالس الاستشارية الأخرى للكيانات المجتمعية في منطقة بروكسل العاصمة، وخمسة خبراء في مجال مراعاة تعميم مسألة الإعاقة ينتمون للمجتمع المدني، وممثل للمركز الاتحادي لتكافؤ الفرص ومكافحة العنصرية والتمييز. والمجلس هيئةٌ مستقلةٌ لها ميزانية منفصلة (000 30 يورو لعام 2019).

28- وفي لجنة الجماعة المشتركة، أُدمجت الوظيفة الاستشارية في الهيئة العامة للحماية الاجتماعية. وتتألف لجنة "الأشخاص ذوي الإعاقة" من تشكيلة متنوعة تضم، بالإضافة إلى المنظمات التي تمثل مقدمي الخدمات في القطاع وشركات التأمين، جمعيات ممثلة للأشخاص ذوي الإعاقة تعيّن ممثليها و/أو ممثلي المستعمِلين.

29- والتزمت حكومة الجماعة الناطقة بالألمانية بدعم المجتمع المدني فيما يتعلق بإنشاء مجلس استشاري يتمتع بالشخصية القانونية، بسبل منها توفير الموارد المالية الملائمة حالما تتفق المنظمات الممثلة على النظام الأساسي للمجلس وأهدافه وطريقة عمله.

ثالثاً- حقوق محددة

المساواة وعدم التمييز

الرد على الفقرة 5(أ) من قائمة المسائل

30- فيما يتعلق بالتمييز في العمل، انظر السؤال 25(ج). وفيما يتعلق بالمستوى الاتحادي، انظر السؤال 5(ب).

31- وعلى مستوى الجماعة والإقليم الفلمنديين، شُرع عام 2019 في إجراء دراسة تقييمية بشأن المرسوم المتعلق بتكافؤ الفرص، وبشكل أكثر تحديداً بشأن الأحكام المتعلقة بسياسة عدم التمييز. وينص هذا المرسوم على استنساخ توجيهات الاتحاد الأوروبي ذات الصلة، وتنفيذ معاهدات مثل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة واتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. والسؤال المحوري هو ما إذا كان المرسوم الحالي يوفر إطاراً ملائماً لسياسة فعالة في مجال مكافحة التمييز.

32- وفي عام 2019، أُدرج إقليم والونيا التمييز المتعدد، بما في ذلك فيما يتعلق بمعياري الإعاقة ونوع الجنس، في تشريعاته المناهضة للتمييز.

33- وعززت منطقة بروكسل العاصمة تشريعاتها المناهضة للتمييز باعتماد الأمر المؤرخ 5 تشرين الأول/أكتوبر 2017، الذي يهدف إلى مكافحة أشكال محددة من التمييز وتعزيز المساواة في المعاملة، والأمر الإطاري المؤرخ 25 نيسان/أبريل 2019 بشأن ضمان سياسة التنوع ومكافحة التمييز في الخدمة المدنية المحلية، والأمر المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2018 بشأن تنقيح قانون الإسكان في بروكسل لتعزيز مكافحة التمييز في الحصول على السكن. وبموجب هذا القانون، تتولى دائرة التفتيش الإقليمية إثبات حدوث التمييز بعد إجراء اختبار للحالة.

34- وفي الجماعة الناطقة بالألمانية، أُحدثت جهة اتصال معنية بقضايا التمييز منذ عام 2017. وفي إطار جهة الاتصال هذه، يخصص مركز "بريزما"، وهو مركز لإسداء المشورة للنساء وضحايا العنف، والمركز الاتحادي لتكافؤ الفرص ومكافحة العنصرية والتمييز ساعات للاستشارات بشكل منتظم في مقر البرلمان.

الرد على الفقرة 5(ب) من قائمة المسائل

35- على المستوى الاتحادي، كُلفت لجنة مؤلفة من اثني عشر خبيراً بتقييم القوانين الثلاثة المتعلقة بمكافحة التمييز. وتمتد ولاية اللجنة من عام 2016 إلى عام 2021. وفي عام 2017، انتهت لجنة الخبراء من وضع أول تقرير مرحلي لها يتضمن 33 توصية تهدف إلى زيادة فعالية التشريعات وإنفاذها.

36- وتشمل هذه التوصيات، في جملة أمور، ضرورة إدراج التمييز المتقاطع والمتعدد الأشكال، حسب الارتباط واستناداً إلى الحالة الصحية السابقة، في التشريعات. ويوصي التقرير أيضاً بأن تقترن هذه المواءمة بالنظر في فرض عقوبات مناسبة في حالة التمييز المتعدد الأشكال وتعديل حق الهيئات المعنية بالمساواة في التقاضي. وتجري حالياً صياغة قوانين لتضمينها بعضاً من تلك التوصيات.

37- وبالإضافة إلى ذلك، تعتزم اللجنة "إجراء مراجعة شاملة لنظام العقوبات المعمول به بموجب قوانين عام 2007. وستركز هذا المراجعة على دراسة الجزاءات المالية القائمة من أجل التحقق من مدى ملاءمتها وتناسبها ومن طابعها الردعي، على أن يكون مفهوماً أن مفهوم التناسب يعني أيضاً أن العقوبات المطبقة لا يمكن أن تكون مفرطة. وستتناول المراجعة كذلك جدوى وإمكانية فرض جزاءات غير مالية، استناداً إلى التجارب الأجنبية".

النساء ذوات الإعاقة

الرد على الفقرة 6(أ) من قائمة المسائل

38- تعمل عدة هيئات حكومية على إدماج البعد الجنساني في جميع السياسات (تعميم مراعاة المنظور الجنساني)، بما في ذلك الإعاقة، وإدماج البعد المتعلق بالإعاقة في جميع السياسات (تعميم مراعاة مسألة الإعاقة)، بما في ذلك نوع الجنس.

39- وفيما يتعلق بمكافحة التمييز المتقاطع والمتعدد الأشكال، انظر السؤال 5. وفيما يتعلق بالعنف ضد النساء والفتيات ذوات الإعاقة، انظر السؤال 16(أ). وبالنسبة لخطط العمل الرامية إلى إدماج البعد المتعلق بالإعاقة، انظر السؤال 2.

40- وفي عام 2018، نظمت بلجيكا، على هامش مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، حدثاً جانبياً بعنوان "النوع الاجتماعي والإعاقة"، مع التركيز بشكل خاص على الحقوق الجنسية والإنجابية.

41- وأثناء المفاوضات بشأن الاستنتاجات المتفق عليها في لجنة وضع المرأة، تصر بلجيكا دائماً على إدراج أشكال التمييز المتقاطع والمتعدد الأشكال والجوانب. وفي عدة مناسبات، اضطلعت بلجيكا بدور المفاوض عن الاتحاد الأوروبي بشأن هذه المسألة.

42- وعلى المستوى الاتحادي، ومنذ عام 2014، أصبح لزاماً أن تخضع جميع مشاريع القوانين التشريعية والتنظيمية المقدمة إلى مجلس الوزراء لعملية "تقييم الأثر التنظيمي"، التي تتضمن عنصر النوع الاجتماعي. وفي عام 2015، اعتمدت الحكومة الخطة الاتحادية لتعميم مراعاة المنظور الجنساني. وتتضمن الخطة حزمة من الالتزامات بإدماج البعد الجنساني في عدة مجالات، من ضمنها السياسات المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة. ونُظّم تدريب على تعميم مراعاة المنظور الجنساني داخل الهيئة العامة الاتحادية للضمان الاجتماعي، المسؤولة عن المخصصات الاتحادية للأشخاص ذوي الإعاقة. وحضر التدريب أيضاً أعضاءٌ من أمانة المنتدى البلجيكي المعني بالإعاقة وآلية التنسيق لاتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة.

43- وفي عام 2016، اعتمدت الجماعة الفرنسية المرسوم المتعلق بإدماج البعد الجنساني في جميع السياسات، واستحداث اختبار النوع الاجتماعي في عام 2017.

44- وفي إقليم والونيا، اعتُمدت قوانين تشريعية تكمّل المرسوم الذي استحدث اختبار النوع الاجتماعي.

45- وفي بروكسل، تُخضع لجنة الجماعة الفرنسية جميع مشاريع النصوص التنظيمية لتحليل يتعلق بتعميم مراعاة المنظور الجنساني.

الرد على الفقرة 6(ب) من قائمة المسائل

46- للاطلاع على التدابير العامة، انظر السؤالين 22 و25.

47- ونظمت الجماعة الفرنسية وإقليم والونيا ومنطقة بروكسل العاصمة والجماعة الناطقة بالألمانية حلقات دراسية بشأن الدفاع عن النفس لفائدة النساء ذوات الإعاقة، وذلك بهدف تعزيز ثقتهن بأنفسهن ومساعدتهن في تأكيد ذواتهن.

الأطفال ذوو الإعاقة

الرد على الفقرة 7(أ) من قائمة المسائل

48- بالنسبة للمخصصات العائلية، انظر السؤال 26. يرجى الرجوع أيضاً إلى التقرير CRC/C/BEL/5-6 (الفقرات 110-120).

49- وفي الجماعة الفلمندية، أُدخل تغيير جذري على طريقة تنظيم الدعم المخصص للقصّر ذوي الإعاقة في السنوات الأخيرة، وذلك في اتجاه تشجيع الدعم القائم على الطلب من أجل تعزيز الإدماج.

50- وزادت قيمة المساعدات التي يمكن الحصول عليها مباشرة (000 000 2 يورو إضافية في عام 2019)، والميزانية الشهرية الأساسية المخصصة للرعاية (300 يورو)، والدعم المقدم لشبكة الأطفال المعاقين. وفي الوقت نفسه، زيدت الميزانية المخصصة لـ "ميزانيات المساعدة الشخصية". وهكذا، واعتباراً من 30 حزيران/يونيه 2018، حصل 882 شاباً على ميزانية المساعدة الشخصية، وهو ما يمثل زيادة قدرها 29,8 في المائة مقارنة بعام 2017. وفي عام 2019، بلغت قيمة الميزانية الإجمالية لـ "ميزانيات المساعدة الشخصية" 000 500 38 يورو، منها أكثر من 000 000 12 يورو كمخصصات جديدة. ويجري بالفعل تطبيق مبدأ "التمويل المرتبط بالشخص" بالنسبة للبالغين. وسيبدأ العمل بالتمويل الشخصي للقصّر اعتباراً من عام 2020.

51- وفيما يتعلق بالرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة، كان هناك 16 "مركزاً للرعاية الشاملة" منذ عام 2014، وهي مراكز تتولى تنظيم عملية الإدماج في الرعاية وتضع مدربين في مجال الإدماج تحت تصرف هياكل الرعاية الأخرى. وقد قدم المدربون الـ 16 كل عام الدعم لعدد يتراوح بين 200 و240 طاقم رعاية في مهامهم المتعلقة بالإدماج.

52- وأطلقت الحكومة الفلمندية أيضاً مبادرات لتحفيز الإدماج في مجال الترفيه، من ضمنها، على سبيل المثال، تنظيم دورات تدريبية لجعل حركات الشباب ومخيمات العطلات أكثر شمولاً، وتقديم مساعدات هيكلية لأنشطة الشباب الموجهة للأطفال والشباب ذوي الإعاقة، و"المخطط الرئيسي للتنوع في عمل الشباب" لوضع سياسات أكثر شمولاً واستجابة لاحتياجات الأطفال والشباب ذوي الإعاقة، وغيرها.

53- وفي الجماعة الفرنسية، وُضعت مشاريع محددة للأطفال ذوي الإعاقة تحت عنوان "الانتقال من المدرسة إلى الحياة العملية". وقد مكّن التعاون بين إقليم والونيا والجماعة الفرنسية من إحداث ثمانية هياكل لدعم إدماج الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 0 و3 سنوات. بالإضافة إلى ذلك، تتولى 19 خدمةً داعمةً للطفولة المبكرة المساعدة في إدماج الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 0 و6 سنوات، بما في ذلك إدماجهم في المدرسة. وقد استفادت 500 1 أسرة من هذه الخدمات. علاوة على ذلك، يدعم إقليم والونيا منصة "الإعلان عن الإعاقة"، التي تهدف إلى تحسين المعلومات المقدمة للأسر عند الإعلان عن الإعاقة وتدريب المهنيين. وقد استفاد 353 طفلاً من مساعدات تقنية للإدماج.

54- وفي إقليم والونيا، يمكن لبعض الأطفال الذين يحتاجون إلى دعم خاص أن يستفيدوا من إحدى خدمات المساعدة في الإدماج المقدمة في الإقليم، وعددها 31 خدمة. وفي هذا الصدد، يستفيد 000 3 طفل من الدعم في بيئتهم المعيشية ويمكنهم الاستفادة من مشروع فردي يتم إعداده مع الأسرة وأصحاب المصلحة الخارجيين. كما تنظَّم دورات تدريبية خاصة لفائدة أفراد الأسرة. بالإضافة إلى ذلك، استقبلت الأسر الحاضنة، عن طريق خمسة مرافق للدعم الأسري، 137 طفلاً في عام 2017، واستُقبل 437 طفلاً متسرباً بشكل مؤقت أو جزئي من المدرسة في أحد مرافق الرعاية النهارية المتخصصة، وعددها 16 مرفقاً، وذلك بهدف المساعدة في إعادة إدماجهم تدريجياً بالشراكة مع المؤسسات الدراسية. وأخيراً، استُقبل 051 2 طفلاً في أحد مرافق الخدمات السكنية الخاصة بالشباب، وعددها 52 مرفقاً. وتحرص هذه المرافق على تنظيم مخطط حياة الطفل، بالاتفاق معه، على نحو يمكنه من الانفتاح على المجتمع المحلي. وقد استفاد 390 شاباً في عام 2018 من مشاريع جديدة تهدف إلى تعزيز استقلاليتهم وتصميم مشاريعهم المستقبلية لفترة ما بعد البلوغ بفضل المرافق السكنية الخاضعة للإشراف التي أُنشئت، وعددها 65 مرفقاً. وقد استفاد 17 شخصاً من المتابعة في إطار خطة للسكن المجدَّد والخاضع للتأطير. ومكّن التعاون بين الحكومة الاتحادية وإقليم والونيا من إنشاء سبع وحدات تدخلٍ متنقلة للأشخاص الذين يعانون من تشخيص مزدوج، وذلك بهدف تفادي إدخالهم المستشفى قدر الإمكان، خاصة الأطفال منهم. وقد رصدت الوكالة من أجل حياة كريمة موارد إضافية للحالات ذات الأولوية.

55- وتدعم منطقة بروكسل العاصمة منصة ("Handyfriends") التي تربط عائلات الأشخاص ذوي الإعاقة بالطلاب في القطاعين الاجتماعي والطبي.

56- وفي لجنة الجماعة الفرنسية، عُدّلت اللوائح في عام 2018 لتعزيز خدمات الدعم المقدمة للأطفال ذوي الإعاقة الموجودين في دور الحضانة والذين هم موضوع إدماج مدرسي في التعليم العام.

57- وأطلقت الجماعة الناطقة بالألمانية، في عام 2016، مشروعاً نموذجياً في إطار الدعم العام خارج نطاق المدرسة بهدف رعاية الأطفال ذوي الإعاقة. ويستفيد مقدمو الرعاية من التدريب والتثقيف بشأن الإعاقة لتمكينهم من رعاية الأطفال ذوي الإعاقة.

الرد على الفقرة 7(ب)

58- في الجماعة الفلمندية، عُدلت اللوائح المتعلقة بمرافق رعاية الأطفال القصّر. وقد تطورت مختلف أشكال الاعتراف التقليدية وتحولت إلى مراكز متعددة الوظائف يمكنها تسخير قدراتها حسب الطلب. ويجب التمييز بين وظائف الدعم المختلفة، أي السكن والرعاية النهارية/المساعدة النهارية والمساندة. وتسهم مرونة العرض الموجه للقصّر ذوي الإعاقة في الحد من الرعاية السكنية في فلاندر.

59- وفي عام 2018، تلقى حوالي 000 11 طفل وشاب الدعم من أحد المراكز المتعددة الوظائف، إذ حصل 64 في المائة منهم على إقامة ليوم واحد على الأقل في إطار ذلك الدعم. وبلغت الميزانية حوالي 000 000 435 يورو لـ 099 11 قاصراً.

60- وبالإضافة إلى أشكال المساعدة المذكورة أعلاه والتي لا يمكن الوصول إليها مباشرة، تعترف الوكالة الفلمندية للأشخاص ذوي الإعاقة أيضاً بالمساعدة التي يمكن للقُصّر الوصول إليها مباشرة وتدعمها. وفي عام 2018، استفاد نحو 000 14 طفل وشاب تقل أعمارهم عن 21 عاماً من هذه المساعدة التي يمكن الوصول إليها مباشرة، إذ استخدم 3 في المائة منهم خيار البقاء لمدة تقل عن 60 ليلة في السنة.

61- والأرقام المتعلقة بالأطفال ذوي الإعاقة في الأسر الحاضنة غير متاحة إلا للأسر الحاضنة التي لا يمكن الوصول إليها مباشرة. أما بالنسبة للمساعدة المباشرة، فلا يتم تدوين ما إذا كان الأطفال يعانون من إعاقة أم لا.

62- ويوجد في إقليم والونيا 52 مرفقاً سكنياً للشباب تتسع لـ 132 3 شخصاً، علاوة على 16 مرفق استقبال متخصص للشباب تتسع لـ 437 شخصاً. ووفقاً لتقديرات صناديق المخصصات العائلية، فقد أُدخل 402 1 طفلاً من ذوي الإعاقة إلى مؤسسات في كانون الأول/ديسمبر 2017، في حين يوجد 69 طفلاً، من أصل 217 20 طفلاً في المجموع، لدى خواص.

63- وفي الجماعة الناطقة بالألمانية، لا توجد أسر حاضنة خصيصاً للأطفال ذوي الإعاقة. وتحصل العائلات على الدعم ويمكنها أن تطلب الاستفادة من خدمة إقامة قصيرة/استراحة. وابتداء من المرحلة الثانوية، يمكن تسجيل الأطفال ذوي الإعاقة في مدرسة داخلية تتبع لمركز النهج التربوي المتخصص. ومنذ عام 2014، يعيش في المتوسط 20 طفلاً من ذوي الإعاقة المستفيدين من المساعدة المخصصة للشباب داخل أسر حاضنة أو في مؤسسات أو مدارس داخلية. ومن ضمن هؤلاء، جرى إيداع ما بين 10 و11 طفلاً في المتوسط في أسر حاضنة، و7 إلى 10 في مؤسسات، وطفلٌ واحدٌ إلى طفلين في مدرسة داخلية.

إذكاء الوعي العام

الرد على الفقرة 8(أ) من قائمة المسائل

64- إن جميع المبادرات التي اتخذتها الحكومة الفلمندية لتحقيق أهداف اتفاقية الأمم المتحدة مؤطرة في الاتفاقية. ويشمل ذلك مختلف حملات التوعية المتعلقة بالإعاقة.

65- وفي إقليم والونيا، أنشأت الوكالة من أجل حياة كريمة موقع ("Wikiwiph") على شبكة الإنترنت يتيح الوصول إلى صحائف معلومات مواضيعية بشأن خدمات المشورة أو المساعدة المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة أو الحقوق المكفولة لهم في جميع مناحي الحياة اليومية.

66- وفي الجماعة الناطقة بالألمانية، أعدت الهيئة العامة لتعزيز الحياة المستقلة ذاتياً كتيباً يستهدف شرح الاتفاقية والمفاهيم المتصلة بها لجمهور أوسع، سواء الأشخاص الذين يعملون مع الأشخاص ذوي الإعاقة أو الأشخاص ذوو الإعاقة بأنفسهم وأفراد أسرهم.

الرد على الفقرة 8(ب) من قائمة المسائل

67- تلاحظ الحكومة الفلمندية أن النهج الطبي إزاء الإعاقة لا يزال سائداً بشكل كبير في مجتمعنا وأن عملية الانتقال إلى منظور حقوق الإنسان بطيئة للغاية. ولهذا السبب، تواصل الحكومة التركيز على صورة غير نمطية. وبالإضافة إلى المبادرات التي اتخذتها المنظمات الممولة هيكلياً، نُفذت مشاريع تهدف إلى كسر القوالب النمطية المتعلقة بالإعاقة العقلية وبالأشخاص ذوي العاهات البصرية، فضلاً عن مبادرات لتوعية الصحفيين (المستقبليين). وأُجريت كذلك بحوث بشأن كيفية تمثيل الإعاقة وتصوّرها في وسائط الإعلام، فضلاً عن التجارب الشخصية في مجال الإدماج. وفي عقد إدارة هيئة الإذاعة الفلمندية للفترة 2016-2020، أُعطيت الأولوية لمراعاة التنوع وطُبّق نهجٌ دقيق وغير نمطي إزاء الإعاقة.

68- ونَشرت الجماعة الفرنسية ووَزعت كتيبات بعنوان ("Fureur de lire")، تتناول موضوع الإعاقة.

69- ويتخذ إقليم والونيا خطوات لتوعية المواطنين وتشجيعهم على اعتماد سلوك شامل عن طريق تنظيم حملات تواصلية تبث على شبكات التواصل الاجتماعي وقنوات الإذاعة والتلفزيون، وأنشطة للتوعية في المناسبات المفتوحة لعامة الجمهور، وأنشطة في المدارس والبلديات والمستشفيات. كما صممت الوكالة من أجل حياة كريمة مجموعة مواد تعليمية لتوعية المعلمين في رياض الأطفال وفي المرحلة الابتدائية.

70- وأطلقت منطقة بروكسل العاصمة حملة توعية لتشجيع الجمهور على إيلاء مزيد من الاهتمام للصعوبات التي يواجهها الأشخاص ذوو الإعاقة في الأماكن العامة ومدّهم ولو بالقليل من المساعدة التي يمكن أن تُحدث الفارق. ودعمت المنطقة مشروع *"فن الكرسي: معرض للاستقلالية"*.

71- وفي الجماعة الناطقة بالألمانية، يهدف مشروع ("DG Inklusiv") إلى إذكاء الوعي لدى مختلف الجهات الفاعلة في المجتمع بالإعاقة، وتشجيع المدارس والنوادي الرياضية والجمعيات والشركات على فتح أنشطتها للأشخاص ذوي الإعاقة، وتعزيز الإدماج.

الرد على الفقرة 8(ج) من قائمة المسائل

72- على مستوى الجماعة والإقليم الفلمنديين، تشارك منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة في حملات جديدة للتوعية من خلال مراكز الفكر، وأيضاً في تصميم أدوات التوعية أو الإعلام أو تطويرها أو تجديدها. ويعد فريق بحوث ومعلومات السلام والأمن شريكاً هاماً في مجال التوعية، وقد نظم العديد من حملات التوعية.

73- وقاد أنشطة التوعية التي اضطلعت بها الجماعة الفرنسية والمذكورة أعلاه أشخاصٌ أنفسهم من ذوي الإعاقة وينشطون في جمعيات تعمل من أجل إدماج أفضل.

74- وفي الجماعة الناطقة بالألمانية، يشارك الأشخاص ذوو الإعاقة على نحو فاعل في أنشطة التوعية بالإعاقة ("DG Inklusiv")، التي تستهدف جمهوراً متنوعاً.

إمكانية الوصول

75- فيما يتعلق بإمكانية الوصول إلى شبكة الإنترنت، انظر السؤال 20.

الرد على الفقرة 9(أ) من قائمة المسائل

76- على المستوى الاتحادي، اعتمدت الهيئة العامة للمباني، في عام 2018، حزمة من الالتزامات والتوصيات الجديدة التي فُرضت على مصممي المباني والمكلفين بإدارتها. وبالإضافة إلى ذلك، شرعت الهيئة العامة للمباني في إعداد استمارات إلكترونية لتشخيص إمكانية الوصول إلى المباني التي تملكها، ووزعت وثيقة توعوية على شاغلي المباني الاتحادية. ومنذ عام 2016، وبالإضافة إلى الوكيل المرجعي لاتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، الذي يعمل في الإدارة المركزية، عُين وكيلٌ في كل مديرية محلية للهيئة العامة للمباني مكلف تحديداً بالقضايا المتعلقة بإمكانية الوصول إلى جميع المشاريع.

77- وعلى مستوى الجماعة والإقليم الفلمنديين، بدأت الوكالة المعنية بإمكانية الوصول عملها منذ 1 أيار/مايو 2015. وتدعم الوكالة مجالات السياسة الفلمندية والمقاطعات والسلطات المحلية وتسدي لها المشورة، وتقدم الدعم المتعلق بالبناء والهندسة المعمارية في جميع مراحل عملية البناء، وتُذكي الوعي، وتُجري أبحاثاً وتنظم دورات تدريبية، وتعطي توقعات بشأن إمكانية الوصول. واستهدفت الخطة الأفقية لسياسة تكافؤ الفرص للفترة 2015-2019 تحقيق إمكانية الوصول الكامل. واتُّخذت المبادرات التالية في هذا الصدد:

- إدراج بند بشأن إمكانية الوصول في المعايير الجديدة للاعتراف بالخدمات المقدمة للمسنين؛
- إعداد نسخة جديدة من "دليل تصميم المساكن الاجتماعية"، تتضمن مبادئ توجيهية فيما يتعلق بتصميم المساكن الاجتماعية وبنائها؛
- تصميم علامة مميزة للدلالة على إمكانية الوصول إلى المباني المصممة كمساحات مكتبية.

78- وأُطلق مشروع لتحسين جمع واستخدام البيانات المتعلقة بإمكانية الوصول في ("Toegankelijk Vlaanderen") (فلاندرز ميسّرة الوصول).

79- وفي إقليم والونيا، تهدف خطة والونيا لإمكانية الوصول للفترة 2017-2019 إلى تعزيز إمكانية الوصول الشامل في مجالات العمل الاجتماعي، والتخطيط العمراني، والإسكان، والبنى التحتية، والتنقل، والسياحة والسلطات المحلية. وقد ركزت الخطة، في جملة أمور، على ما يلي:

- وضع ميثاق بشأن إمكانية الوصول بالنسبة للفعاليات التي تطلب الحصول على إعانة من الوكالة من أجل حياة كريمة؛
- تحسين فرص الأشخاص ذوي القدرة المحدودة على الحركة على الوصول إلى المنتزهات الطبيعية في والونيا، وإعداد سجل بالبنى التحتية السياحية التي يمكن الوصول إليها؛

- مواصلة دعم مبادرة "البناء القابل للتكييف"، وتنظيم ندوة وإنشاء فريق عامل مع المركز الاتحادي لتكافؤ الفرص، والوكالة من أجل حياة كريمة، وخدمات الرعاية الصحية الأولية والشركة الوالونية للسكن.

80- وبالإضافة إلى ذلك، وضع الموقع الشبكي ("Access-i") منهجية لتقييم إمكانية الوصول إلى الخدمات والمرافق المفتوحة للجمهور، وذلك بدعم من الوكالة من أجل حياة كريمة والهيئة العامة للسياحة.

81- ويدعم إقليم والونيا ومنطقة بروكسل العاصمة ولجنة الجماعة الفرنسية مجموعة المكاتب المتخصصة في إمكانية الوصول في والونيا وبروكسل.

82- وتتشاور الجماعة الفرنسية، بالنسبة لمبانيها الخاصة والمؤجرة، مع الجهات الفاعلة المرجعية في المجتمع المدني لضمان اتخاذ ترتيبات تيسيرية فعالة. ويتمثل الهدف الرئيسي لبرنامج الأشغال ذات الأولوية الذي تنفذه الدائرة العامة للبنى التحتية المدرسية في تحسين إمكانية وصول الأشخاص ذوي القدرة المحدودة على الحركة إلى المباني.

83- وفي عام 2017، دعمت منطقة بروكسل العاصمة تحديث الدليل الذي وضعته الجمعيات التابعة لمجموعة المكاتب المتخصصة في إمكانية الوصول، والذي يهدف إلى تزويد المتخصصين في قطاع البناء بإطار مرجعي لإمكانية وصول الأشخاص ذوي القدرة المحدودة على الحركة. والدليل موجه للمصممين والمقاولين والمسؤولين عن التخطيط العمراني المعنيين بإمكانية الوصول. وفي الفترة 2017-2018، أجرت المنطقة، بالتعاون مع الرابطة الوطنية لإسكان الأشخاص ذوي القدرة المحدودة على الحركة، تدقيقاً وتشخيصاً وأصدرت شهادات مطابقة 5 مبان تابعة للخدمات العامة الإقليمية لمعايير إمكانية وصول الأشخاص ذوي القدرة المحدودة على الحركة. وتُقدم لجنة الجماعة المشتركة الدعم والتمويل لجمعيات عديدة، يمارس بعضها أنشطة مختلفة من ضمنها أيضاً تحسين إمكانية الوصول إلى الأماكن العامة. وعلى مستوى لجنة الجماعة الفرنسية، يتولى مركز العيش المستقل للأشخاص ذوي الإعاقة اعتماد هيئات خاصة لإصدار شهادات مطابقة المرافق الاجتماعية لمعايير إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة. وتقدم لجنة الجماعة الفرنسية الدعم المالي للخطة المعنونة "إمكانية الوصول 2025"، التي تقودها مجموعة المكاتب المتخصصة في إمكانية الوصول. ويجري كذلك تعزيز إمكانية الوصول إلى الأنشطة الثقافية والرياضية.

84- وفي الجماعة الناطقة بالألمانية، تقرر إجراء دراسة بشأن حالة إمكانية الوصول من نهاية عام 2019 إلى عام 2024، وذلك بهدف تكوين فكرة عامة أفضل عن المسألة قبل تحديد التدابير ذات الأولوية التي يتعين اتخاذها.

الرد على الفقرة 9(ب) من قائمة المسائل

85- على المستوى الاتحادي، قامت الشركة الوطنية للسكك الحديدية البلجيكية، في عام 2018، بتحديث دليل ("REVALOR")، وهو الدليل المرجعي للشركة فيما يتعلق بالبنية التحتية التي يمكن الوصول إليها. وهو الآن في طور الصياغة. وكما هو الشأن بالنسبة للإصدار السابق، أُجري مسح لآراء مختلف جماعات المصالح، مثل المجلس الوطني الأعلى المعني بالأشخاص ذوي الإعاقة. وكانت بلجيكا من ضمن أولى الدول التي قدمت "خطة التنفيذ الوطنية لإمكانية الوصول" للسكك الحديدية في متم عام 2016، وفقاً للوائح الأوروبية. وتعتزم شركة ("Infrabel")، التي تدير البنية التحتية للسكك الحديدية، والشركة الوطنية للسكك الحديدية البلجيكية مضاعفة عدد المحطات التي يمكن الوصول إليها بالكامل بحلول عام 2025.

86- وفي عام 2016، أجرى خبراء رفقة جهة الاتصال المعنية بالإعاقة اختباراً لإمكانية الوصول في مطار بروكسل.

87- وفي الإقليم الفلمندي، في نهاية عام 2018، كان 97 في المائة من الحافلات و55,5 في المائة من عربات الترام التابعة لشركة النقل الفلمندية ("De Lijn") تستجيب لمعايير إمكانية الوصول. وقد أظهر تحليلٌ لساعات قيادة عربات الترام أن أكثر من 70 في المائة من خدمات السكك الحديدة توفرها عربات يمكن الوصول إليها. ويُحدد جردٌ لمحطات التوقف عدد المحطات التي يمكن لمختلف الأشخاص ذوي الإعاقة الوصول إليها. وتُستكمل هذه المعلومات وتُربط على الفور بمعلومات السفر، مثل مخطط المسار، وتوقيت الرحلات، وجداول العبور. ويُظهر الجرد أنه، في نهاية عام 2018، كانت للأشخاص ذوي القدرة المحدودة على الحركة إمكانية الوصول إلى 28,8 في المائة من محطات التوقف إذا قُدمت لهم المساعدة. أما إذا لم تقدم لهم المساعدة، يصبح الرقم عندئذ هو 11,5 في المائة، في حين أن 5,7 في المائة من المحطات لديها نظام توجيه يعمل باللمس. وفي مجال سياسة التنقل والأشغال العامة، ثمة مركز معلومات بشأن إمكانية الوصول يمارس نشاطه منذ عام 2019. ومن خلال الموقع الشبكي ("MeerMobiel.be")، يمكن للركاب المعاقين الحصول على معلومات عن حقوقهم، وعن عروض النقل في فلاندرز وعن سياسة التنقل.

88- وفي إقليم والونيا، أُبرم اتفاق بين مجموعة المكاتب المتخصصة في إمكانية الوصول وشركة النقل الوالونية لتحسين إمكانية الوصول إلى وسائل النقل العام. وتنص هذه الاتفاقية على إجراء خبرة على خطوط نقل ومحطات توقف مختلفة، بناء على المعايير المحددة في الاتفاقية، بهدف تحديد الخطوط التي يمكن الوصول إليها. كما تنص على إجراء تقييم لأماكن التوقف وعربات الركاب. وتتضمن الاتفاقية شقا يتعلق بتثقيف موظفي شركة النقل الوالونية وتوعيتهم وتدريبهم على احتياجات الأشخاص ذوي القدرة المحدودة على الحركة وعلى استخدام المعدات التي يمكن الوصول إليها.

89- ويتضمن عقد الخدمة العامة المبرم بين الإقليم وشركة النقل الوالونية كذلك شقاً يهدف إلى تحسين وتطوير إمكانية الوصول الشامل إلى وسائل النقل العام عن طريق الاستثمار في البنية التحتية والدعم والمعلومات. وينص العقد على أن تكون 100 في المائة من حافلات النقل مجهزة بمنصات الوصول اعتباراً من 1 كانون الثاني/يناير 2021.

90- وتتولى هيئة تنظيم النقل مسؤولية مراقبة ورصد تحقيق الأهداف المنصوص عليها في العقد من خلال حوار بناء مع الشركة الوالونية للنقل وأصحاب المصلحة المعنيين بنقل الأشخاص ذوي القدرة المحدودة على الحركة.

91- وأرفقت منطقة بروكسل العاصمة بعقد الإدارة المبرم مع مشغل النقل العام "شركة النقل بين المحافظات لبروكسل" خطة استراتيجية لتيسير إمكانية الوصول في الشركة على مدى 10 سنوات. وتنص الخطة، على وجه الخصوص، على جعل 70 محطة توقف سطحية سنوياً محطات ميسّرة الوصول، وتجهيز محطتين سنوياً بالمصاعد، وإعادة النظر في طرق صيانة المصاعد لتقليل الأعطال، وضمان توافر أفضل لمنصات الوصول في الحافلات. وفيما يتعلق بالبنية التحتية الحضرية، نفذت كل بلدية في المنطقة، خلال الفترة ما بين عام 2014 وعام 2019، خطة لتيسير الوصول إلى الطرق والأماكن العامة. وفي إطار هذه الخطة، جرى تشخيص وضعية 600 3 كيلومتر من الأرصفة لتحديد جميع أوجه عدم مطابقتها لاحتياجات الأشخاص ذوي القدرة المحدودة على الحركة وتصنيفها وفق مرجعية جغرافية في قاعدة بيانات. وتُنَفَّذ الأشغال الرامية إلى تيسير الوصول وفقاً لهذه الخطط كلما تعلق الأمر بإعادة الهيكلة وخلال عملية صيانة الأرصفة. وقد طور مركز أبحاث الطرق "كرسياً للفحص" يتيح قياس جودة استخدام أسطح الأرصفة وانزلاقها ومستوى الراحة فيها. وأثناء مراجعة نظام التخطيط الحضري الإقليمي في إطار

التحقيق العام الذي أجري في نهاية عام 2019، أُدرجت جميع القواعد المتعلقة بإمكانية الوصول فأصبحت إلزامية في أي مشروع جديد لبناء الطرق والمباني.

الرد على الفقرة 9(ج) من قائمة المسائل

92- في إقليم والونيا، وَضعت مختلف الخدمات العامة أدوات للإرشاد وإذكاء الوعي وتكييف معدل الإعانات التي تقدمها.

الرد على الفقرة 9(د) من قائمة المسائل

93- أجرى الإقليم الفلمندي، في الفترة 2018-2019، تقييماً للقانون المتعلق بإمكانية الوصول، من حيث مضمونه وتطبيقه، وذلك للوقوف على مدى فعاليته. وبيّن التقييم أنه يستحسن إدخال تعديلات على القانون لزيادة فعاليته وكفاءته. والواقع أن اللوائح التي تنظم إمكانية الوصول والمبادرات الإطارية في الوقت الراهن لم تحقق بعد القدر الكافي من النجاح في ضمان إمكانية وصول فعلية وأساسية في حال الإنشاءات الجديدة أو أعمال التجديد التي تستلزم تصريحاً.

الرد على الفقرة 9(هـ) من قائمة المسائل

94- سعياً إلى تعزيز التصميم الشامل لدى الطلاب في تخصصات الهندسة المعمارية والتصميم وتطوير المنتجات، نظمت الحكومة الفلمندية نسختين من مسابقة التصميم ("Deadline24"). وتضمّن "أسبوع التصميم الشامل" تنظيم أنشطة لفائدة المصممين والمهنيين العاملين في قطاع البناء، علاوة على مبادرات توعوية تستهدف الطلاب.

95- وفي إقليم والونيا، أُدرج الإجراء المعنون "التشجيع على تدريب المهنيين الحاليين والمستقبليين في مجال البناء على إمكانية الوصول" في الخطة المتعلقة بإمكانية الوصول. وفي هذا السياق، عُقد اجتماع بين مجموعة المكاتب المتخصصة في إمكانية الوصول وأكاديمية البحث والتعليم العالي. وخلاله اقترحت الأكاديمية عقد اجتماعات بين المجموعة ولجنتها الفنية في مرحلة أولى، قبل النظر في التواصل مع رؤساء الجامعات للاشتغال على برامج المهندسين المعماريين.

حالات الخطر والطوارئ الإنسانية

الرد على الفقرة 10(أ) من قائمة المسائل

96- في عام 2018، أُنشئ مركز للوصول. ويتيح المركز، وبشكل أكثر تحديداً قسم "التسجيل"، للأشخاص ذوي القدرة المحدودة على الحركة إمكانية وصول شاملة.

97- وبمجرد التسجيل، يتولى موظف إجراء تقييم أولي للأشخاص الذين يعانون من نقطة ضعف معينة. وهؤلاء هم أول من يُقْبل في المركز. ويمكن لهؤلاء الأشخاص أيضاً تقديم طلباتهم فوراً للحصول على الحماية الدولية بهدف تفادي نقل إضافي إلى مبنى باتشيكو. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للموظفين بالفعل تقييم أي احتياجات إجرائية محتملة يجب أخذها في الحسبان عند معالجة الطلب لاحقاً. وأثناء الإجراء، يتم (مرة أخرى) تقييم الاحتياجات الإجرائية التي يجب مراعاتها. وتحال هذه المعلومات إلى المفوضية العامة لشؤون اللاجئين وعديمي الجنسية.

98- وإذا كان لأحد من طالبي اللجوء احتياجات خاصة، يمكن لـ "فيداسيل" أن تخصص له مكاناً للاستقبال يتناسب مع احتياجاته. ويحمل عدد من أماكن الاستقبال أسماء خاصة. وفي هيكل الاستقبال

المحدد، يحصل الأشخاص ذوو الإعاقة على دعم يتناسب مع احتياجاتهم. وعند اللزوم، يمكن بالفعل تخصيص مكان استقبال محدد يوم وصول طالب اللجوء.

الرد على الفقرة 10(ب) من قائمة المسائل

99- في نهاية عام 2014، أُطلقت بوابة على شبكة الإنترنت لإذكاء الوعي لدى الجميع بالمخاطر التي تتهدد بيئتنا وبالتالي زيادة مستوى استعدادهم، وأُدرجت فيها توصيات موجهة لفئات مستهدفة بعينها، بما في ذلك الأشخاص ذوو الإعاقة. ومنذ عام 2017، شرعت منصة إنذار المواطنين ("BE-Alert") في تقديم خدماتها في عموم أراضي بلجيك. ويمكن للمواطنين تسجيل أنفسهم فيها لتلقي رسائل تحذير في حالات الطوارئ. ويمكن دعم هذه المنصة بوسائل مختلفة لتمكين أكبر عدد ممكن من السكان من الوصول إليها.

الرد على الفقرة 10(ج) من قائمة المسائل

100- في عام 2014، وخلال رئاسة بلجيكا للجنة وزراء مجلس أوروبا، نظمت لجنة اتفاق أوروبا والبحر الأبيض المتوسط المتعلق بالأخطار الكبرى ("EUR-OPA") مؤتمر "إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في التأهب للكوارث والاستجابة لها" في بروكسل، بالتعاون الوثيق مع بلجيكا وبحضور منظمات بلجيكية ودولية تعنى بالأشخاص ذوي الإعاقة. وأُنتج شريط فيديو بلغة الإشارة ونُشر على الموقع الشبكي ("BE-Alert") بالتعاون الوثيق مع الاتحاديْن الناطقين بالفرنسية والفلمندية للصم وضعاف السمع.

الاعتراف بالأشخاص ذوي الإعاقة على قدم المساواة مع الآخرين أمام القانون

الرد على الفقرة 11(أ) و(ب) من قائمة المسائل

101- راجَعَ القانون المؤرخ 17 آذار/مارس 2013 أسس أنظمة الإعاقة، ومكّن القانون المؤرخ 21 كانون الأول/ديسمبر 2018 من تبسيط إجراءات بسط الحماية القضائية وتحديثها وحوسبتها. ويتوخى هذان القانونان إعطاء الأولية لاستقلالية الشخص وعدم وضعه تحت الحماية القضائية إلا بالقدر وبالنسبة اللذين تتطلبهما الحاجة إلى حمايته.

102- ويمكن للشخص نفسه أن يطبق إجراء الحماية هذا عن طريق مذكرة حماية مستقبلية (حماية خارج نطاق القضاء) أو بيان مسجل يكون القاضي ملزَماً بأخذه في الاعتبار في سياق الحماية القضائية.

103- ويحبذ القانون نظام الحماية خارج نطاق القضاء، والذي من خلاله ينظم الموكِّل، من منظور مستقبلي، إدارة مصالحه المادية وغير المادية خارج نطاق القضاء. ويستفيد هذا التوكيل من قدر معين من الدعاية وقد يتضمن مبادئ معينة يتوجب على الوكيل احترامها، ويظل نافذاً بحكم القانون اعتباراً من اللحظة التي يصبح فيها الشخص في وضع لا يسمح له بإدارة مصالحه. ويقتصر تدخل القاضي على تنفيذ التوكيل جزئياً أو كلياً أو، عند الاقتضاء، تحويل هذا النظام إلى نظام حماية قضائية بموجب قرار معلل على نحو خاص.

104- أما بالنسبة للتصريح المسجل، فيمكن أن يتضمن مبادئ يجب على المدير احترامها، من جهة، وأن يحدد أفضلية معينة فيما يتعلق بتعيينه، من جهة ثانية.

105- ويتمثل الهدف في الحد قدر الإمكان من تدخل الغير في إدارة مصالح الشخص المحمي، بحيث لا يمثله أو يساعده إلا مديرٌ يعيّنه قاضي الصلح. وهناك أعمال ذات طبيعة شخصية أو تتعلق بالقانون الطبي لا يمكن أن تكون موضوع مساعدة أو تمثيل. بالإضافة إلى ذلك، ومنذ عام 2019، لم تعد تُمنح

الحماية القضائية تلقائياً إذا كان الشخص يعاني من مرض عقلي خطير، ولم يعد بإمكان قاضي الصلح أن يبت في ممارسة المريض لحقوقه.

106- وعلاوة على ذلك، تعطَى الأولوية لنظام المساعدة بدلاً من نظام التمثيل. ولا يطبَّق نظام التمثيل على الشخص المحمي إلا تلقائياً. وفي هذه الحالة، يجب على المدير، أثناء إدارته، أن يحترم المبادئ التي حددها الشخص في التصريح الذي يحتمل أن يصدر عنه وأن يشركه قدر الإمكان في أداء مهمته. ويجب على المسؤول أن يتشاور معه بشكل منتظم، ومنذ عام 2019، مرة واحدة على الأقل في السنة. ويجب عليه إبلاغ الشخص المحمي بالأعمال التي يقوم بها، إلا إذا تعذر ذلك لظروف خاصة. وأخيراً، يمكن لشخص موثوق به أن يدعم الشخص المراد حمايته من خلال مساعدته في التعبير عن رغباته أو في إبداء رأيه إذا لم يكن قادراً على القيام بذلك بنفسه.

الرد على الفقرة 11(ج) من قائمة المسائل

107- في عام 2014، نظم اتحاد قضاة الصلح والشرطة و3 جامعات حلقة دراسية من نصف يوم بشأن القانون المؤرخ 17 آذار/مارس 2013 لفائدة القطاعين القضائي والاجتماعي. بالإضافة إلى ذلك، أصدرت مؤسسة الملك بودوان والاتحاد الملكي لكتاب العدل البلجيكيين والدائرة العامة الاتحادية لشؤون العدالة، في عام 2015، كتيباً يشرح هذا الإجراء في الممارسة العملية.

108- وعلاوة على ذلك، وفي عام 2019، قدم معهد التدريب القضائي تدريباً بشأن "حماية المرضى العقليين"، بالإضافة إلى التدريب المتعلق بالبالغين العاجزين.

إمكانية اللجوء إلى القضاء

الرد على الفقرة 12(أ) من قائمة المسائل

109- في إطار التدريب الأولي الإلزامي للمتدربين القضائيين، ينظَّم سنوياً تدريب إلزامي على قوانين مكافحة التمييز، وذلك بالتعاون مع المركز الاتحادي لتكافؤ الفرص ومكافحة العنصرية والتمييز، والمعهد المعني بالمساواة بين الرجل، والمرأة والاتحاد الدولي للمتقاعدين. ويتناول هذا التدريب موضوع التمييز بسبب الإعاقة في المسائل المدنية والجنائية ومفهوم الترتيبات التيسيرية المعقولة. وفي عامي 2015 و2017، نُظّم أيضاً تدريب متخصص بشأن التمييز وجرائم الكراهية، تناول قضايا أكثر تحديداً تهم القضاة المرجعيين. وتعتبر الدورة التدريبية المعنونة "النهج المتبع إزاء المتقاضين الذين يعانون من اضطرابات عقلية أو من الإدمان" وحدة جديدة في دليل التدريب الخاص بالاتحاد الدولي للصحفيين.

الرد على الفقرة 12(ب) من قائمة المسائل

110- تهتم إدارة السجون بمصير السجناء ذوي الإعاقة وتتخذ جميع التدابير المناسبة لتمكينهم من المشاركة في الإجراءات القانونية المتعلقة بهم، وفقاً لاحتياجاتهم. وبإمكانهم الاستفادة من دعم يناسب حالتهم.

فيما يتعلق بتدابير الدعم الفردية

111- في الجماعة الفلمندية، تمول الوكالة الفلمندية لمساعدة الأشخاص ذوي الإعاقة مشاريع في شكل خدمات مشورة نفسية واجتماعية وأنشطة يومية تناسب احتياجات السجناء الذين يُعتقد أنهم يعانون من إعاقة. وتركز هذه المشاريع على تطوير التعاون مع فرق الرعاية والخدمات النفسية والاجتماعية وموظفي السجون وغير ذلك من الجهات الفاعلة في مجال تقديم الرعاية داخل السجون. ويمكن أيضاً اتخاذ تدابير

إضافية في إطار المساعدة القانونية الأولى، بحيث يحظى أي شخص خاضع لجزاءات أو تدابير عموماً بالمتابعة أو الدعم اللازمين.

112- وفي إقليم والونيا، تنظم الوكالة من أجل حياة كريمة، بالتعاون مع المركز الإقليمي للطب النفسي (" Les Marronniers")، أياماً تدريبية لفائدة قطاع الإعاقة بشأن الجوانب المتعلقة بالصحة العقلية، من أجل "فتح أبواب" الخدمات للمحتجزين. وبالإضافة إلى ذلك، ما انفكت تُتخذ إجراءات ترمي إلى تعزيز التعاون بين قطاعي الإعاقة والاحتجاز أو إلى دعم المرضى وبناء شبكتهم بغية تحسين ظروفهم المعيشية. والغرض من ذلك هو تفادي إعادة إدماجهم في الدفاع الاجتماعي ووصمهم وإذكاء الوعي لدى الشركاء الجدد. وفي عام 2017، اعتمد الإقليم قراراً يتضمن تشخيصاً للحالة فيما يتعلق بصحة المحتجزين وصحتهم العقلية وإدمانهم، ويقدم توصيات بهذا الشأن.

الرد على الفقرة 12(ج) من قائمة المسائل

113- يستفيد الأشخاص ذوو الإعاقة من تسهيلات تتيح لهم إمكانية الوصول إلى الإجراءات القضائية. ويمكن أن تكون هذه المساعدة مجانية للأشخاص الذين لا يتوفرون على سبل عيش كافية، وهو ما ينطبق افتراضاً على الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يتلقون بدل تعويض عن الدخل. وبالإضافة إلى ذلك، ألغت المحكمة الدستورية المساهمة الإلزامية للمستفيدين من هذه المساعدة في تكاليف تعيين محام عنهم.

114- والحق في الحصول على خدمات مترجم فوري مجاناً أثناء جلسات الاستماع مكفول في جميع المحاكم. ويحق للمعنيين كذلك الحصول على مساعدة إضافية من الشخص الأكثر اعتياداً على التحدث معهم. ويحق للأشخاص ذوي العاهات البصرية الحصول على ترجمة مجانية إلى طريقة برايل للوثائق الأساسية التي تمكنهم من ممارسة حقهم في محاكمة عادلة بصفتهم متهمين، أو ممارسة حقوقهم بصفتهم ضحايا.

115- وأخيراً، تكفل القوانين الأخيرة التي استحدثت ونظمت السجلّ الوطني للمترجمين التحريريين والمترجمين الفوريين والمترجمين التحريريين/الفوريين المحلّفين جودة خدمات الترجمة الفورية والترجمة التحريرية. وقد أفاد اثنا عشر مترجماً فورياً مسجلين في قاعدة بيانات هذا السجلّ بأنهم يتقنون لغة الإشارة. ومن ضمن هؤلاء، هناك شخص واحد مسجل كمترجم من طريقة برايل إلى الفرنسية والعكس. ومنذ عام 2017، حُددت رسوم خدمات المترجمين التحريريين والمترجمين الفوريين في سياق مهامهم القضائية صراحة في مبلغ مقطوع بالنسبة لطريقة برايل ولغة الإشارة.

116- كما نص قانونان حديثان على تدوين وتعزيز مساعدة الأشخاص الذين يعانون من إعاقات في السمع أو النطق في إطار الإجراءات الجنائية. ويحق لهؤلاء الأشخاص كذلك الحصول على مساعدة مجانية من مترجم فوري أثناء جلسات الاستماع وأثناء المشاورات السرية الأولية إذا كانوا مسلوبي الحرية. ولتوفير محام لشخص مسلوب الحرية منذ لحظة استجوابه لأول مرة، يجب على الشرطة استخدام تطبيق ("Salduz") الذي يتضمن قائمة بأسماء المحامين الذين يتقنون لغة الإشارة.

117- وفي الجماعة الفلمندية، يمكن للأشخاص ذوي الإعاقة الوصول إلى مراكز العدالة، ويمكن لمساعديهم القضائيين اللجوء إلى خدمات مترجمين فوريين للغة الإشارة.

118- وفي إقليم والونيا، يمكن للمساعدين القضائيين تقديم طلبات الترجمة الفورية إلى دائرة الترجمة الفورية للصّمّ في والونيا بغية الحصول على خدمات مترجمين فوريين محترفين ومعتمدين من قبل الدائرة العامة الاتحادية لشؤون العدالة، وذلك لتسهيل التواصل مع الأشخاص الصم الذين يتحدثون لغة الإشارة

لمنطقة بلجيكا الناطقة بالفرنسية. وفي حالة ما إذا كان الشخص يتحدث لغة إشارة أخرى، يمكن أيضاً الحصول على خدمات مترجمَيْن فوريَيْن أحدهما أصمّ يتحدث لغة الإشارة الدولية.

119- وفي بروكسل، تقبل لجنة الجماعة الفرنسية خدمات المساعدة في التواصل والترجمة الفورية وتدعمها. والغرض من هذه الخدمات هو تسهيل التواصل بين الصم وذوي السمع السليم عن طريق مترجم فوري للغة الإشارة أو مترجم صوتي.

حرية الشخص وأمنه

الرد على الفقرة 13 من قائمة المسائل

120- للمرضى الحق في الحصول على المعلومات وفي الموافقة الحرة على العلاج. ويخضع استخدام التدابير السالبة للحرية في حق الأشخاص الذين يعانون من اضطرابات عقلية لقيود صارمة.

121- وفيما يتعلق بالاحتجاز، عُدّل القانون المؤرخ 5 أيار/مايو 2014 بشكل عميق. وعلى غرار القوانين السابقة، فهو لا يجيز أبداً سلب الحرية بسبب الإعاقة أو القصور العقلي. ولا يمكن للقاضي أن يتخذ قرار الوضع قيد الاحتجاز إلا بعد استيفاء الشروط القانونية للاحتجاز، وهو إجراء لا يقترن تلقائياً بسلب الحرية. وينص القانون على أن الهدف من الاحتجاز هو حماية المجتمع وإعادة تأهيل الشخص المحتجَز، ويحدد مسار الرعاية الواجب اتباعه لهذا الغرض. واليوم، لا يمكن وضع شخص رهن الاحتجاز إلا في حالة ارتكابه جرائم أو جنحاً تسببت في إلحاق أذى بدني أو نفسي بالغير. بالإضافة إلى ذلك، يلزم الحصول على تقييم قائم على الترافع لتحديد التشخيص الأولي. ويتولى خبير في الطب النفسي والشرعي إجراء التقييم تحت مسؤوليته. ويحق للشخص الذي يَجري تقييمه أن يحصل على مساعدة طبيب من اختياره ومحامٍ وأن يتواصل خطياً مع الخبراء القضائيين. وأخيراً، أُنشئت غرف دائمة للحماية الاجتماعية مختصة حصراً في متابعة المحتجزين.

122- وفيما يتعلق بتنفيذ قرار الاحتجاز، يجب على الغرفة الدائمة للحماية الاجتماعية، من حيث المبدأ، أن تبت في غضون ثلاثة أشهر من صدور قرار الاحتجاز، إما في الإيداع، عن طريق تحديد المؤسسة المعنية، وإما في تحديد شروط تنفيذ الاحتجاز. ويعاد النظر في حالة المحتجز على فترات منتظمة يحددها القانون. وبالتالي، يجري حالياً تطبيق الاحتجاز بطريقة يطبعها التدرج. ولا تبت الغرفة الدائمة للحماية الاجتماعية في مضمون العلاج.

123- وبالإضافة إلى فرضية الاحتجاز، يمكن نقل الشخص المعني إلى المستشفى لعلاجه من الاضطرابات العقلية بناء على طلبه أو على طلب أي شخص يهمه الأمر، وذلك بموجب قانون حماية المرضى العقليين. وشروط هذا الإجراء الحمائي صارمة للغاية. ويمكن تقديم العلاج في المستشفى على مرحلتين متتاليتين: الوضع تحت المراقبة، والإبقاء تحت العلاج. ويمكن تقديم العلاج أيضاً في وسط عائلي إذا كانت الظروف ملائمة. وتتم هذه الإجراءات أمام قاضي الصلح أو تحت إشرافه. ووسع القانون المؤرخ 20 شباط/فبراير 2017 نطاق الإجراءات الملزمة للقاضي لتشمل أفراد الأسرة الأقربين. وبالمثل، ينص هذا القانون الآن على وجوب إبلاغ أفراد الأسرة الأقربين بجميع القرارات المتعلقة بالشخص الخاضع للاحتجاز، من الوضع تحت المراقبة إلى الرعاية اللاحقة.

الرد على الفقرة 14 من قائمة المسائل

124- لا تؤيد بلجيكا، وفقاً لإطارها القانوني الوطني، مشروع البروتوكول الإضافي لاتفاقية أوفييدو، أو على الأقل النسخة المقدمة إلى لجنة أخلاقيات البيولوجيا التابعة لمجلس أوروبا في أيار/مايو 2018.

وترى بلجيكا أن مشروع البروتوكول هذا ينطوي على خطر إضفاء الشرعية على العلاج غير الطوعي بدلاً من أن يحث على تقييد هذه الممارسات عن طريق تشجيع التدابير البديلة والحوار بين المريض والمعالج المهني. ويساور بلجيكا أيضاً عدد من الشواغل بشأن نطاق تنفيذ مشروع النص، الذي يبدو غامضاً جداً على نحو لا يكفل الاستخدام التقييدي لهذه الممارسات.

عدم التعرض للتعذيب أو المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة

الرد على الفقرة 15 من قائمة المسائل

125- ترى بلجيكا أنه لا يمكن حالياً وضع حد تام لاستخدام وسائل التقييد، لأن هناك حالات يظل فيها هذا الاستخدام هو السبيل الوحيد الممكن لضمان الإدارة السليمة والآمنة لحادث ما. ومن ناحية أخرى، تتمثل الأولوية بالنسبة لجميع الهيئات التي تؤوي هؤلاء الأشخاص في تفادي اللجوء إلى تلك الوسائل وقصرها على حالات استثنائية، وإذا دعت الضرورة إلى استخدامها، تنظيم الإجراء على نحو يمنع أي إساءة استعمال لها.

126- ويستند استخدام وسائل الإكراه إلى ضمانات إجرائية، مثل مبادئ التناسب والتبعية والشرعية.

127- وستواصل بلجيكا متابعة التطورات المقبلة – بما في ذلك على الصعيد الدولي – التي من شأنها أن تسمح بزيادة تقييد استخدام وسائل الإكراه، ولم لا إزالتها نهائياً.

128- وبالإضافة إلى ذلك، اتُّخذت مبادرات مختلفة على مستوى الكيانات الاتحادية.

129- والتزمت الجماعة الفلمندية، إلى جانب المستشفيات، بوضع إطار مستدام لاستخدام الحد الأدنى من وسائل تقييد حرية القصّر، واتخذت بالفعل تدابير بهذا الشأن.

130- وفي إقليم والونيا، أُعد كتيّب بعنوان "التقييد والعزل: المعايير المرجعية والممارسات الجيدة" بالتعاون مع الدوائر المعنية، في إطار تنفيذ التوصيات المذكورة بشأن تنظيم العزل. ويحظى هذا الجانب باهتمام خاص أثناء عمليات التفتيش التي يجريها قسم التدقيق والرقابة في الوكالة من أجل حياة كريمة.

131- وفي بروكسل، في عام 2018، أنشأ المجلس الاستشاري للأشخاص ذوي الإعاقة، التابع للجنة الجماعة الفرنسية، فريقاً عاملاً مكلفاً بوضع قواعد السلوك التي تحترم حقوق الإنسان فيما يتعلق بالتقييد في مراكز النهار والإقامة.

132- وأنشأت الجماعة الناطقة بالألمانية نظاماً لتفتيش دور الرعاية الخاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة ومراقبتها. ويستند هذا النظام، الذي وُضع بالتعاون مع مقدمي الخدمات، إلى المبادئ المكرسة في الاتفاقية، ويهدف بالتالي إلى منع جميع أنواع التعذيب والمعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. وعلاوة على ذلك، استحدثت الهيئة العامة لتعزيز الحياة المستقلة ذاتياً آلية لإدارة الشكاوى منذ عام 2014.

عدم التعرض للاستغلال والعنف والاعتداء

الرد على الفقرة 16(أ) من قائمة المسائل

133- في عام 2018، نشرت الحكومة الفلمندية نتائج دراسة بشأن العنف الجنسي ضد الفتيات والنساء ذوات الإعاقة وعواقبه العاطفية والجسدية وأثره على العلاقات. وقدمت الدراسة توصيات متعلقة بالسياسات، تهدف إلى رفع طابع التحريم عن حياتهن الجنسية داخل المؤسسات وخارجها، وتعزيز خبرات أصحاب المصلحة، والتصدي للتحديات المتصلة بقلة عمليات الإبلاغ والمتابعات القضائية.

134- ومولت الجماعة الفرنسية ثلاثة مشاريع دراسية وبحثية وتدريبية بشأن العنف ضد النساء ذوات الإعاقة.

135- وفي إقليم والونيا، أنشأت الوكالة من أجل حياة كريمة، في إطار خطة "المعاملة الحسنة"، منصة شبكية تحت مسمى "جودة الخدمات"، تمثل منبراً لتبادل الآراء وتقاسم الخبرات والممارسات الجيدة في موضوع جودة الخدمات. وتتيح هذه المنصة لجميع أصحاب المصلحة في القطاع والأسر والجمعيات الاستفادة من توصيات الوكالة وأفكارها. بالإضافة إلى ذلك، يجب على جميع خدمات الاستقبال والإقامة المعتمدة من قبل الوكالة إنشاء مجلس لتمثيل المستخدِمين.

136- ووضعت كذلك كل من والونيا واتحاد والونيا - بروكسل ولجنة الجماعة الفرنسية خطة عمل مشتركة لمكافحة العنف الجنساني، تتضمن تدابير مختلفة لمعالجة قضايا مرتبطة بالإعاقة، مثل إمكانية الوصول إلى خطوط المساعدة الهاتفية.

الرد على الفقرة 16(ب) من قائمة المسائل

137- على المستوى الاتحادي، وبموجب القانون المؤرخ 5 أيار/مايو 2019، جرى توسيع نطاق بعض الضمانات الخاصة المطبقة على جلسات الاستماع إلى الشهود أو الضحايا القصّر ليشمل البالغين الضعفاء، مما مكّن من توسيع نطاق بعض أشكال الحماية المخصصة للقصّر.

138- وفي الجماعة الفلمندية، يمكن لضحايا سوء المعاملة أو العنف تقديم شكوى مباشرة إلى الوكالة الفلمندية للأشخاص ذوي الإعاقة دون الكشف عن هويتهم، علاوة على الشكاوى التي يمكنهم تقديمها إلى المؤسسات. وفي حالة الشكاوى المتعلقة بسوء المعاملة والعنف، تفتح مفتشية الرعاية الصحية تحقيقاً في الموضوع.

139- وفي إقليم والونيا، تحقق الوكالة من أجل حياة كريمة في 80 في المائة من الشكاوى داخل المؤسسات وتعالجها. وتعطَى الأولوية لإجراء حوار بنّاء بين مقدم الشكوى والدائرة المعنية. ويمكن كذلك اقتراح تدابير تصحيحية وفرض جزاءات، عند اللزوم. وفيما يتعلق بالوقاية، وضعت الوكالة أنظمة تدريب ومراجعة لمدققي الجودة المسؤولين عن تقييم نوعية حياة الأشخاص المودعين في مؤسسات (بما في ذلك مستشفيات الأمراض النفسية) بالإضافة إلى تدريب موظفي المشاريع على اتخاذ مبادرات محددة. بالإضافة إلى ذلك، يجوز لأي شخص تقديم شكوى إلى وسيط والونيا واتحاد والونيا - بروكسل.

140- وفي بروكسل، اعتمدت لجنة الجماعة الفرنسية في عام 2019 إجراءً شاملاً لتقديم الشكاوى من طرف الأشخاص ذوي الإعاقة غير الراضين عن الرعاية التي توفر لهم داخل مؤسسات تقدم لهم خدمات. واعتُمد كذلك إجراء لمسح آراء الأشخاص ذوي الإعاقات الذهنية بشأن المساعدة التي يتلقونها يومياً.

141- وأنشأت الجماعة الناطقة بالألمانية نظاماً لمراقب مقدمي الخدمات في المؤسسات (انظر السؤال 15).

حماية السلامة الشخصية

الرد على الفقرة 17 من قائمة المسائل

142- أشارت اللجنة الاستشارية المعنية بأخلاقيات علم الأحياء والمجلس الأعلى للصحة مراراً وتكراراً إلى أن مبدأ الموافقة الحرة المنصوص عليه في التشريع المتعلق بحقوق المرضى ينطبق أيضاً فيما يتعلق بتعقيم الأشخاص ذوي الإعاقة وأن هذه الممارسة غير مقبولة عندما يكون هدفها الوحيد هو ضمان راحة

مقدمي الرعاية أو الوالدين. ويجب أن يظل تعقيم الأشخاص ذوي الإعاقة إجراء استثنائياً. ويجب دراسة ومناقشة كل حالة على حدة.

143- وينطبق هذا التشريع المتعلق بحقوق المرضى أيضاً في حالة العمليات الجراحية التي تُجرى لحاملي صفات الجنسين.

144- وبالإضافة إلى ذلك، اتخذت السلطات الاتحادية وسلطات الولايات تدابير عامة للدعم والإعلام تستهدف بصفة خاصة حاملي صفات الجنسين ووالديهم من خلال قنوات مختلفة، ولا سيما في إطار الخطط الاتحادية المشتركة لمكافحة التمييز والعنف القائمين على كره المثليين ومغايري الهوية الجنسانية. فعلى سبيل المثال، تضمنت أحدث خطة اتحادية للمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية وحاملي صفات الجنسين للفترة (2018-2019) 22 هدفاً و115 تدبيراً وإجراءً في مختلف المجالات ذات الصلة بالسياسات، وتنفيذها يأخذ في الاعتبار الاحتياجات الخاصة للأشخاص ذوي الإعاقة. وقدمت السلطات كذلك الدعم المالي لجمعيات الدفاع عن حقوق حاملي صفات الجنسين التي تناضل ضد عمليات تغيير الجنس غير الضرورية.

145- وبالإضافة إلى ذلك، أجرت الدولة الاتحادية والجماعة الفلمندية، في عام 2015، أبحاثاً عن الرعاية والحالة الاجتماعية للأشخاص وأولياء أمور الأطفال الحاملين لصفات الجنسين. وعقب ذلك، أُنشئت منصة إعلامية وتوعوية تستهدف أيضاً مقدمي الرعاية الصحية، فضلاً عن أدوات إعلامية ومجموعات مؤثرة.

146- وفي إقليم والونيا، لا تزال مسألة حاملي صفات الجنسين لم تخضع بعد لتفكير حقيقي. وتعالج قوانين والونيا قضايا المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية، لكنها لا تتطرق إلى مسألة حمل صفات الجنسين.

العيش المستقل والإدماج في المجتمع

الرد على الفقرة 18(أ) من قائمة المسائل

147- اتُّخذت عدة تدابير فيما يتعلق بالعيش المستقل والإدماج في المجتمع.

148- وتنص "خطة رؤية 2020" التي وضعتها الحكومة الفلمندية على اعتماد نهج جديد إزاء الإعاقة في مختلف المجالات.

149- ففيما يتعلق بالعيش المستقل، يؤخذ وجود شخص ذي إعاقة ضمن أفراد الأسرة في الاعتبار عند حساب الدخل كمعيار للأهلية المطلوبة للحصول على الدعم.

150- وفيما يتعلق بالرعاية المناسبة، أصبح من الممكن، منذ 1 نيسان/أبريل 2016، طلب تمويل شخصي من الوكالة الفلمندية لمساعدة الأشخاص ذوي الإعاقة، مما يمنح هؤلاء الأشخاص إمكانية الوصول المباشر إلى وسائل تمكّنهم من أن ينظموا بأنفسهم رعايتهم ودعمهم. ويمكن لهم أن يحصلوا كذلك على المساعدة المباشرة. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن للأشخاص الذين يحتاجون إلى القليل من الدعم أن يحصلوا على مبلغ شهري ثابت قدره 300 يورو.

151- وفيما يتعلق بقوائم الانتظار، تعمل الحكومة جاهدة على تلبية الطلب المتزايد على المساعدات المحددة، وذلك عن طريق تعزيز وتوسيع المساعدات المتاحة مباشرة وميزانية الرعاية، من جهة، ومن خلال إدخال قواعد تعطي الأولوية لأشد الفئات ضعفاً، من جهة أخرى.

152- ووضعت الوكالة الفلمندية لمساعدة الأشخاص ذوي الإعاقة كذلك سيناريوهات مالية مختلفة سعياً منها لإلغاء قوائم الانتظار، بما في ذلك السيناريو الذي سيتم وفقه إضافة 000 000 600 1 يورو إلى 000 000 750 1 يورو الحالية من أجل مواجهة النمو السنوي في الطلب.

153- وفي إقليم والونيا، تسعى الوكالة من أجل حياة كريمة إلى جعل النُّظم أكثر شمولاً وقائمة على الأسرة على نحو أكبر، وذلك من خلال دعم الاحتياجات وصولاً إلى حلول أكثر شمولاً. وهناك ثلاثة أنواع من النّظم المتنقلة التي تساعد في الإدماج، وهي مقبولة ومدعومة. ويتمثل دورها في تقديم الدعم والمشورة والخبرة للمهنيين الآخرين أو لمرافقي الأشخاص ذوي الإعاقة.

154- وفي بروكسل، أعادت لجنة الجماعة الفرنسية ضبط طريقة عملها في اتجاه إلغاء قوائم الانتظار.

155- وفي الجماعة الناطقة بالألمانية، لا توجد قائمة انتظار إلا فيما يتعلق بالدعم والمساعدة في التدريب والعمل وبالكراسي الخاصة بصعود السلالم.

الرد على الفقرة 18(ب) من قائمة المسائل

156- في الجماعة الفلمندية، تسهم المخصصات وفق الطلب، التي يتيحها نظام التمويل الشخصي، في إلغاء الرعاية المؤسسية بفضل ما يميزها من مرونة في إمكانيات الإنفاق وتنوّع في العرض. ويجري حالياً تقييم هذا النظام؛ وستسهم نتائج التقييم في ترسيخه، وتعديله إذا لزم الأمر. ومع ذلك، تدرك الجماعة الفلمندية أنه يتعين بذل جهود متواصلة بالتشاور بين مختلف القطاعات لضمان الرعاية والدعم على المدى الطويل. وتُطرح أيضاً مسألة قدرة التنظيم القطاعي الحالي على التكيف مع احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة.

157- وفي إقليم والونيا، اتُّخذت تدابير لتحويل الهياكل إلى وحدات عيش أصغر، ولا سيما من خلال التحول نحو خدمات إسكان فردية أو مجتمعية تخضع للمراقبة. والهدف من ذلك هو تقديم الدعم للبالغين ذوي الإعاقة (اعتباراً من 16 سنة) في بيوتهم، سواء في تفاصيل حياتهم اليومية أو فيما يتعلق بتحقيق مشروع حياتهم.

158- وفي بروكسل، تدعم لجنة الجماعة الفرنسية مشروعاً نموذجياً للسكن الشامل تقوم فكرته على الجمع بين الأشخاص الأصحاء والمعاقين في نفس المبنى حيث يمارسون أنشطة مشتركة ويدعم بعضهم بعضاً، مع وجود الإشراف الأساسي اللازم. وفيما يتعلق بعدد حالات (إلغاء) الرعاية المؤسسية، فهي جزء من مواصفات مركز العيش المستقل للأشخاص ذوي الإعاقة.

159- وتلاحظ الجماعة الناطقة بالألمانية بكل أسف أن عدداً متزايداً من الأشخاص ذوي الإعاقة الذين لم يبلغوا سن التقاعد يضطرون إلى العيش في دار لرعاية المسنين من أجل الحصول على الرعاية المناسبة. ومع ذلك، نُظمت حلقة عمل في عام 2018 بشأن إلغاء الرعاية المؤسسية، وذلك بهدف الاستفادة من الممارسات الفضلى في هذا المجال.

الرد على الفقرة 18(ج) من قائمة المسائل

160- في الجماعة الفلمندية، يسمح نظام التمويل الشخصي للأشخاص ذوي الإعاقة بالتفاوض مع مقدمي الرعاية، سواء المعترف بهم أو غير المعترف بهم، على نظام الدعم الذي يناسب احتياجاتهم الخاصة. بالإضافة إلى ذلك، أُلغي نظام المساهمة المالية الخاصة، بحيث أصبحت الوكالة الفلمندية لمساعدة الأشخاص ذوي الإعاقة هي التي تتحمل تكاليف الرعاية والتنظيم. ويمكن للأفراد أيضاً أن يختاروا الحصول على الرعاية الصحية في بيوتهم أو على الدعم ضمن وسطهم العائلي. ويتضمن نظام

التمويل الشخصي مستويين يتعلقان إما بوجود حاجة محدودة نسبياً للدعم، وإما بالحاجة إلى دعم مكثف أو أكثر تعقيداً. وبالنسبة للأشخاص ذوي الإعاقة الذين يحتاجون إلى دعم فوري، ثمة إجراءات معجلة يمكن أن تفضي إلى رصد ميزانية تلقائية. وبناء على طلب الوكالة الفلمندية لمساعدة الأشخاص ذوي الإعاقة، أنجزت الوكالة المعنية بإمكانية الوصول تقريراً شاملاً عن أهم الشروط والعوامل الحاسمة التي تساعد على العيش والبقاء في المنزل، بما في ذلك توصيات بشأن الكيفية التي يمكن بها للوكالة الفلمندية أن تدعم هؤلاء الأشخاص على نحو أكبر، وقائمة بالتعديلات السكنية الشائعة التي يتوجب أن تستحق التعويض عنها مستقبلاً، واقتراح بشأن كيفية تزويد المستخدِمين بمعلومات عن المساعدات والشروط المسبقة المرتبطة بها.

161- وفي إقليم والونيا، يقدم الموقع الشبكي ("Bien Vivre Chez Soi") معلومات عن المساعدة والخدمات المنزلية، بالإضافة إلى المساعدات التقنية وتلك المتعلقة بالتعديلات السكنية. وبالمثل، تعتمد الدوائر العامة المسؤولة عن سياسة الإسكان تدابير مختلفة لزيادة إمكانية الوصول في المساكن وزيادة قابليتها للتعديل من حيث المعايير، أو التعاون المتعدد التخصصات، أو القروض الخالية من الفوائد، أو التعويض عن أشغال التعديل، على سبيل المثال. وأخيراً، تقدم الوكالة من أجل حياة كريمة وتموّل دورات تدريبية للمهنيين في هذا القطاع ومقدمي الرعاية من الأقرباء والأشخاص ذوي الإعاقة في مجال تعزيز الاستقلال الذاتي واختيار مكان العيش. وبالإضافة إلى ذلك، تنظَّم دورات تدريبية في إطار مشاريع أوروبية.

162- وفي بروكسل، تدعم لجنة الجماعة المشتركة مشروعاً تجريبياً لإنشاء شبكة دعم لزراعات صغار المزارعين. والهدف المنشود هو مد يد العون والمساعدة للأشخاص ذوي الإعاقة في أنشطتهم اليومية ودعمهم اجتماعياً وتعليمياً وتربوياً وفي مجال العلاج التقويمي. وتُرصد هذه الميزانية سنوياً وتحدَّد قيمتها وفقاً لاحتياجات المستفيدين. وعلاوة على ذلك، تعتمد لجنة الجماعة المشتركة وتدعم خمس دوائر لمساعدة الشباب يمكن الوصول إليها طيلة أيام الأسبوع وعلى مدار الساعة، فضلاً عن سبع خدمات للإسكان الخاضع للمراقبة، من خلال الهيئة العامة للحماية الاجتماعية. وتعتمد اللجنة أيضاً خدمات دعم تتولى تطوير مساكن مماثلة.

163- وتسعى الجماعة الناطقة بالألمانية إلى إعداد أنواع مختلفة من المساكن التي تناسب احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة، مثل المساكن التي توفر "التدريب على العيش المستقل". ومع ذلك، لا يزال ثمة نقص في نوع المساكن المتوافقة مع أشكال محددة من الإعاقة.

164- ويندرج بناء المزيد من الهياكل السكنية الصغيرة والشاملة، فضلاً عن توفير المساعدة الشخصية، ضمن أولويات الجماعة للسنوات المقبلة.

الرد على الفقرة 18(د) من قائمة المسائل

165- خلال الفترة 2014-2019، رصدت الحكومة الفلمندية أكثر من 000 000 330 يورو لرعاية الأشخاص ودعمهم. ورصدت اعتمادات سنوية قدرها 000 000 750 1 يورو في شكل مساعدات خاصة بالأشخاص ذوي الإعاقة. وهذا يعني أن 000 70 شخص يستفيدون من الدعم. واليوم، لا يزال 000 19 شخص مسجلين في قائمة الانتظار.

166- وفي الجماعة الفرنسية، استُحدثت وظيفة المنسق المرجعي ومُوّلت بموجب مشروع قدمه الصندوق الاجتماعي الأوروبي بقيمة 911 489 3 يورو للفترة 2014-2020. وتشمل مهام الوظيفة

تحسين الإدماج الاجتماعي والمهني للشباب خريجي التعليم المتخصص (الشكلان 2 و3)، وذلك بفضل مستشارين ملحقين بالمؤسسات.

167- وفي إقليم والونيا، نُفذت مشاريع مختلفة بتمويل من الصناديق الهيكلية بهدف دعم الأشخاص ذوي الإعاقة فيما يتعلق بتحديد مشروع حياتهم وتعزيز استقلالهم الذاتي. فعلى سبيل المثال، تبلغ الميزانية المرصودة من الصندوق الاجتماعي الأوروبي للإدماج الاجتماعي 155,55 218 31 يورو. ويهدف برنامج أنشطة المواطنة إلى منح الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يتعذر عليهم سلوك المسار الوظيفي المعتاد إمكانية ممارسة نشاط مفيد ومقدر لاحتياجات الآخرين، في إطار منظم. وهو يكفل مشاركة الناس مشاركة حرة وطوعية ومجانية. وقد استفاد 523 شخصاً من برنامج أنشطة المواطنة في عام 2018. وتتولى صناديق إقليمية أيضاً تمويل مشاريع تتضمن محوراً يعنى بـ "الإدماج الاجتماعي".

168- وفي بروكسل، كثفت لجنة الجماعة الفرنسية، في عام 2019، دعمها للتدريب المهني بفضل الصندوق الاجتماعي الأوروبي.

169- وفي الجماعة الناطقة بالألمانية، تلجأ الهيئة العامة لتعزيز الحياة المستقلة ذاتياً بشكل منتظم إلى الصندوق الاجتماعي الأوروبي والصناديق الوطنية لتعزيز العيش المستقل، وتحسين العروض القائمة وإنجاز مشاريع لفائدة الأشخاص ذوي الإعاقة. ومن الأمثلة على ذلك، مشروع ("Interreg MOBI" في منطقة "Euregio Meuse Rhin").

التنقل الشخصي

الرد على الفقرة 19(أ) من قائمة المسائل

170- بفضل بطاقات ركن السيارات، يمكن للأشخاص ذوي الإعاقة استخدام أماكن ركن السيارات المخصصة لهم (في بلجيكا والخارج). وفي عام 2018، أُطلق تطبيق ("Handi2Park") الذي يتيح التحقق من صلاحية البطاقة وبالتالي التصدي لإساءة استخدامها على نحو فعال. وبالإضافة إلى بطاقات النقل المخفضة في وسائل النقل العام، والتي تتيح للمكفوفين أو ضعاف البصر (الذين يعانون من إعاقة دائمة لا تقل عن 90 في المائة) أن يسافروا مجاناً على متن الحافلات وعربات المترو والترام والقطارات، أحدثت الخدمة العامة الاتحادية للنقل، في عام 2018، نظاماً في شكل "أسئلة شائعة" تحت مسمى ("Tous mobiles"). ويقدم هذا النظام إجابات سريعة على الأسئلة المتعلقة بالمساعدة والدعم والخصومات وما إلى ذلك في جميع وسائل النقل الأربعة المذكورة. ويوفر أيضاً عنوان بريد إلكتروني يمكّن من الرد على الطلبات الشخصية لذوي الاحتياجات الخاصة.

171- وبالإضافة إلى ذلك، تساعد الوكالة المعنية بإمكانية الوصول السلطات المحلية في الإقليم الفلمندي في زيادة تسهيل الوصول إلى الفضاء العام من خلال إمداد واضعي السياسات والخدمات التقنية والمقيمين ذوي الإعاقة بالمشورة والتدريب والمعلومات بشأن المبادئ التوجيهية والمعايير. وهناك تعاون هيكلي مع أكثر من 90 بلدية. وفي هذا السياق، جرى التصديق على المرسوم المتعلق بإمكانية الوصول الأساسية في عام 2019، وهو ينفذ تدريجياً ويهدف إلى إدماج أكبر عدد ممكن من الأشخاص ذوي القدرة المحدودة على الحركة في شبكة النقل العام العادية من خلال مفهوم "النقل المصمم وفق الحاجة". ومن المقرر أن يحقق هدفه بشكل كامل في عام 2022.

172- وتعتمد الخدمة العامة في والونيا شركات النقل التي تستخدم عربات متوائمة مع احتياجات الأشخاص ذوي القدرة المحدودة على الحركة باعتبارها خدمات نقل ذات منفعة عامة (انظر أيضاً السؤال 9).

173- وفي منطقة بروكسل العاصمة، أُطلقت في 5 كانون الثاني/يناير 2018 حملة توعية لتعزيز وصول الكلاب المساعِدة إلى الأماكن العامة، بالتعاون مع المركز الاتحادي لتكافؤ الفرص ومكافحة العنصرية والتمييز. ووُقع ميثاق في هذا الصدد.

174- وفي عام 2019، أدرجت الجماعة الناطقة بالألمانية حق الوصول إلى الأماكن العامة للأشخاص المصحوبين بحيوان مساعِد.

الرد على الفقرة 19(ب) من قائمة المسائل

175- في الجماعة الفلمندية، تمنح وكالة الضمان الاجتماعي الفلمندي، منذ كانون الثاني/يناير 2019، إعانات لشراء معدات التنقل، وتقدم تعويضات في بعض الحالات. ويمكن الوصول إلى مركز التنقل الفلمندي عبر قنوات مختلفة. وفي الإقليم الفلمندي، تشارك وزارة التنقل والأشغال العامة في مشروع أوروبي تحت مسمى ("Horizon 2020") (تطوير تطبيق التنقل الشامل).

176- وفي إقليم والونيا، أنشأت الوكالة من أجل حياة كريمة لجاناً مختلفة، بما في ذلك اللجنة التقنية للاستقلال الذاتي والاعتماد الكلي. وهي مكلفة على وجه الخصوص باقتراح منتجات جديدة تستحق استرداد نفقاتها على هيئات صنع القرار وتتولى مسؤولية الإدارة المشتركة للوائح.

177- وفي بروكسل، أُدرجت مساعدات التنقل ضمن اختصاصات الهيئة العامة للحماية الاجتماعية (لجنة الجماعة المشتركة) منذ 1 كانون الثاني/يناير 2019. ويمكن لسكان الإقليم الاستفادة من دعم شركتهم التعاونية في بروكسل. وتقترن هذه المعونة بالحق في الحصول على مساعدة إضافية من لجنة تنسيق الشؤون المالية أو الجماعة الفلمندية. وعلاوة على ذلك، تستمر حافلات الأجرة في تقديم خدماتها، ويُتوقع تحويل محطات المترو تدريجياً إلى أماكن ميسرة الوصول، بالإضافة إلى تنفيذ خطة تيسير الوصول إلى الطرق والترتيبات التيسيرية في الأماكن العامة (خطة "PAVE"). وأطلقت شركة "مواقف بروكسل" تطبيقاً جديداً يتيح كذلك رؤية أماكن ركن السيارات المخصصة للأشخاص ذوي القدرة المحدودة على الحركة لاختيار ما هو متاح منها.

178- وفي الجماعة الناطقة بالألمانية، اعتُمد القرار المتعلق بالمساعدة في التنقل، وبذلك أصبحت الهيئة العامة لتعزيز الحياة المستقلة ذاتياً الآن هي النافذة والجهة المخاطَبة الوحيدة فيما يتعلق بالمساعدة في مسائل التنقل والمعونات والتعديلات السكنية. ويحق الآن أيضاً للأشخاص الذين تزيد أعمارهم عن 65 عاماً الحصول على هذه المساعدات والمعونات. وعلى الرغم من أن الإجراءات قد تستغرق وقتاً أطول من ذي قبل، فقد أصبحت المتابعة فعالة على نحو أكبر وزاد عدد الأشخاص ذوي الإعاقة المستفيدين. ويتيح التشريع الجديد أيضاً منح مساعدات التنقل للأشخاص في شكل إيجارات. وتُقَيَّم الاحتياجات من مساعدات التنقل المادية الآن باستخدام مؤشر التصنيف الدولي للأداء الوظيفي والإعاقة والصحة.

حرية التعبير والرأي والحصول على المعلومات

الرد على الفقرة 20(أ) من قائمة المسائل

179- اعتُمدت، على مختلف مستويات السلطة، تشريعات تدمج توجيه الاتحاد الأوروبي بشأن إمكانية الوصول إلى المواقع الشبكية وتطبيقات الهاتف المحمول الخاصة بهيئات القطاع العام. وأنشئ فريقٌ عامل مشترك بين الاتحادات (مكتب بلجيكا لإمكانية الوصول إلى شبكة الإنترنت) معني بتبادل المعارف والممارسات الفضلى في القطاع العام.

180- فعلى سبيل المثال، تراقب الحكومة الفلمندية إمكانية الوصول الأساسية إلى مواقعها الشبكية. وفي عام 2018، أظهرت عينة أن 44 في المائة من المواقع الشبكية التابعة للحكومة، وعددها 150 موقعاً، تتيح إمكانية الوصول الأساسية إليها. وتدرك الحكومة حجم العمل الذي لا يزال يتعين عليها القيام به.

181- وفي إقليم والونيا، أنشئ فريق عامل معني بتطبيق الالتزامات الواردة في التوجيه الأوروبي.

182- وفي منطقة بروكسل العاصمة، اقترن تنفيذ التوجيه بعقد دورات للتوعية، وإعداد وحدات تدريبية، ونشر كتيب وتقديم خدمات استشارية لمدة عام واحد لأصحاب المصلحة في الدوائر العامة الإقليمية. وبالإضافة إلى ذلك، أصدرت منطقة بروكسل العاصمة ولجنة الجماعة المشتركة ولجنة الجماعة الفرنسية في 16 أيار/مايو 2019 مراسيم وأوامر مشتركة بشأن إعلانات الإدارة في مؤسسات العاصمة تنظم الإعلانات التي ينتظر أن تنشرها السلطات الإدارية. ويجري اتخاذ تدابير لتحسين إمكانية الوصول إلى المواقع الشبكية.

183- واعتمدت الجماعة الناطقة بالألمانية كذلك مرسوماً يُدمج جزئياً التوجيه الأوروبي. ولهذه الغاية، أُنشئ فريق عامل يتولى إعماله في جميع المواقع الشبكية للهيئات العامة. كما عقدت سلسلة من الحلقات الدراسية لفائدة المساعدين المعنيين. وتصدر السلطات عدداً متزايداً من المنشورات والمواد السمعية البصرية التي يمكن الوصول إليها.

الرد على الفقرة 20(ب) من قائمة المسائل

184- في الجماعة الفلمندية، تعتزم الوكالة الفلمندية لمساعدة الأشخاص ذوي الإعاقة اتخاذ إجراءات متنوعة في مجالات التواصل والتنقل ومناحي الحياة اليومية لتيسير الوصول إلى المعلومات العامة. وتُرصد كل عام ميزانية قدرها حوالي 000 000 3 يورو للموارد التعليمية الخاصة، ولا سيما لمساعدة الطلاب الذين يعانون من ضعف السمع، عن طريق تمويل مترجمين فوريين متخصصين في لغة الإشارة. ويلي ذلك تحويل المواد التعليمية وأدوات الدعم التقني، مثل الأثاث المعدل. وتنظَّم إمكانية الوصول إلى البرامج التلفزيونية عن طريق وضع الالتزامات وتحديد الحصص وتقديم الإعانات إلى القنوات التلفزيونية الخاصة. وتكفل الهيئة الفلمندية لتنظيم وسائط الإعلام الامتثال لهذه اللوائح. وتضمنت اتفاقات التسيير المبرمة مع مختلف أصحاب المصلحة أحكاماً تتعلق بالوصف السمعي.

185- وعلاوة على ذلك، يساعد مركز المعارف الفلمندي للحكمة الرقمية والإعلامية التابع للحكومة الفلمندية سكان فلاندرز وبروكسل على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ووسائط الإعلام.

186- ويشمل الإطار المرجعي لسياسة إمكانية الوصول الشاملة والمتكاملة عمليات مختلفة في مجال التواصل وتوفير الخدمات التي يمكن الوصول إليها. وترد في المنشور المعنون "نحو بلدية يسهل الوصول إليها" (2019) أمثلة عملية ملهمة بهذا الشأن.

187- وقُدمت منحٌ من أجل تكافؤ الفرص مكنت من عقد دورة في لغة الإشارة الفلمندية لفائدة الصم من ذوي الأصول الأجنبية والوافدين الجدد على وجه الخصوص.

188- وفي الجماعة الفرنسية، يوفر تعليم الرقي الاجتماعي والتعليم الجامعي وحدات تعليمية وتدريبية في لغة الإشارة. وعلى المستوى الثقافي أيضاً، تستفيد مشاريع التدريب أو تطوير برامج القراءة أو الوصف الصوتي للأفلام من الدعم. وعلاوة على ذلك، دخلت اللائحة النظامية المتعلقة بإمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة الحسية إلى البرامج حيز النفاذ في 1 كانون الثاني/يناير 2019. وفي 13 كانون الأول/ديسمبر 2019، أصدر المجلس الأعلى للإعلام السمعي البصري في اتحاد والونيا – بروكسل

ميثاقاً بشأن جودة تدابير إمكانية الوصول ودليلاً للممارسات الجيدة للمتخصصين في الوصف الصوتي (دخل حيز النفاذ في 1 كانون الثاني/يناير 2020)، وهو ما سيمكن من زيادة جودة هذه الخدمات وإخضاعها لمراقبة المجلس. وقد ركز المجلس على 3 مجالات رئيسية: إمكانية الوصول إلى البرامج (التزام القطاع بجدول زمني للتحول نحو مشهد سمعي بصري شامل)، والتمثيل الإعلامي وتنويع الأنشطة الرياضية التي تغطيها هيئة الإذاعة والتلفزيون البلجيكية الناطقة بالفرنسية).

189- وفي إقليم والونيا، اتخذت الوكالة من أجل حياة كريمة عدة خطوات لضمان إمكانية الوصول إلى المعلومات (لغة الإشارة لبلجيكا الناطقة بالفرنسية)، من قبيل إنشاء سوق للترجمة الفورية بلغة الإشارة الناطقة بالفرنسية، والعرض النصي للحوار، والترجمة إلى لغة سهلة القراءة والفهم. بالإضافة إلى ذلك، تلجأ بعض البلديات إلى خدمة "ترحيل الإشارة" (خدمة ترجمة فورية مجانية عن بعد للمكالمات الهاتفية أو المقابلات القصيرة مع شخص أصم).

190- وتقدم لجنة الجماعة المشتركة الدعم المالي إلى مركز للتوثيق والتنسيق في المجال الاجتماعي يوفر للجمهور ما يقرب من 000 20 مرجع وثائقي وقاعدةَ بيانات تضم 000 4 عنوان. وينص إعلان حكومة بروكسل على إنشاء مركز بروكسل للمعلومات بشأن الإعاقة، الذي سيمكن من تجميع كافة المعلومات المفيدة للأشخاص ذوي الإعاقة الموجودين في بروكسل ولأقربائهم في مكان واحد.

191- واعتمدت الجماعة الناطقة بالألمانية مرسوماً يهدف إلى الاعتراف بلغة الإشارة الألمانية، وتعتزم تيسير/تشجيع استخدامها.

احترام البيت والأسرة

الرد على الفقرة 21(أ) من قائمة المسائل

192- على المستوى الاتحادي، عُدلت التشريعات المتعلقة بالرصيد الزمني في عام 2017، بحيث أصبح بإمكان الموظفين أن يمنحوا لأنفسهم رصيداً زمنياً لأي سبب من الأسباب. ولدواعي "الرعاية"، بما في ذلك، على وجه الخصوص، رعاية الطفل المعاق الذي يقل عمره عن 21 عاماً، زيدت مدة هذا الرصيد الزمني من 36 إلى 51 شهراً بموجب القانون الصادر في 5 آذار/مارس 2017 بشأن العمل الممكن والمرن. كما عُدلت التشريعات المتعلقة بالإجازة الوالدية وإجازة التبني بحيث يؤخذ في الاعتبار أيضاً تأثير الإعاقة على البيئة الأسرية وتداعياتها على أنشطة الطفل. وسيُدرج المزيد من الأطفال ضمن نطاق تعريف الإعاقة في إطار إجازة الوالدين. أما بالنسبة لإجازة التبني، فيعني ذلك مضاعفة مدة الإجازة التي يحق للوالدين الحصول عليها. وأخيراً، اعترف القانون الصادر في 17 أيار/مايو 2019 بمقدمي الرعاية الأقربين وحدد شكلاً رابعاً من الإجازة المواضيعية لفائدة الأشخاص المعترف بهم كمقدمي رعاية أقربين، والذين يحق لهم التوقف عن العمل بشكل كامل لمدة شهر واحد عن كل شخص يحتاج إلى رعاية. كما يمكن اختيار تخفيض ساعات العمل لمدة شهرين بنسبة الخُمس أو النصف.

193- وفي الجماعة الفلمندية، يمكن لدور حضانة الأطفال أن تتقدم بطلب للحصول على مساعدة لرعاية الأطفال رعاية فردية وشاملة ورعايتهم رعاية شاملة وهيكلية. ومنذ عام 2014، أُحدثت مراكز الرعاية الشاملة للأطفال، التي تقدم المشورة أو الدعم أو كليهما معاً لأكثر من 200 دار حضانة كل عام. وتركز هذه الاستراتيجية على إذكاء الوعي وتوسيع نطاق الدعم. وفي عام 2018، أُطلق 13 مشروعاً نموذجياً أتاحت لعدد من دور الحضانة والمراكز متعددة الوظائف دراسة كيفية رعاية الأطفال ذوي الاحتياجات المعقدة على وجه الخصوص.

194- وفي إقليم والونيا، تقترح مراكز التدريب والإدماج الاجتماعي والمهني المعدلة المساعدة في تحمل تكاليف الحضانة وتكاليف دور الحضانة للمتدربين.

195- وفي بروكسل، تدعم لجنة الجماعة المشتركة ولجنة الجماعة الفرنسية هيئات مختلفة تتيح لآباء الأطفال المعاقين وأسرهم فرصة قضاء أوقات للاسترخاء وتجديد النشاط.

196- وفي الجماعة الناطقة بالألمانية، تنص الخطة الرئيسية لعام 2025 على تمكين الأسر التي تعيل أطفالاً معاقين من الاستفادة مستقبلاً وعلى نحو أكثر انتظاماً من خدمات الحضانة المنتظمة خارج نطاق المدرسة. وأطلقت الهيئة العامة لتعزيز الحياة المستقلة ذاتياً في عام 2017، بالتعاون مع المركز الإقليمي لرعاية الأطفال، مشروعاً نموذجياً في مجال رعاية الأطفال خارج نطاق المدرسة، يتيح للآباء إيجاد مكان لطفلهم في دار حضانة قريبة من البيت، بغض النظر عن إعاقة الطفل.

الرد على الفقرة 21(ب) من قائمة المسائل

197- يُخضع قانون الأحوال المدنية التبنّي لنفس الشروط بالنسبة لجميع المواطنين، ولا يرتبط أي من هذه الشروط بالحالة الصحية للمتبنِّي. ومع ذلك، يتعين على المتبنِّي أن يتمتع بالأهلية والقدرة على التبني بموجب حكم صادر بهذا الشأن من محكمة الأسرة. والمرشح "القادر" هو الذي تتوفر فيه الصفات الاجتماعية والنفسية اللازمة للتبني بناء على دراسة استقصائية اجتماعية تُجرى للتحقق من أهليته وتأخذ في الاعتبار مصالح الطفل المتبنَّى والحالة الشخصية والعائلية والطبية للمتبنِّي ودوافعه.

198- وفي إقليم والونيا، تنظم الوكالة من أجل حياة كريمة معرض "الحق في الحب" الذي يقدم، في جملة أمور، النصائح والحلول التي تمكّن الفرد من العيش باستقلالية في حياته العاطفية والجنسية وفي علاقاته مع الآخرين. ويخصص المعرض حيزاً لمسألة الأبوة والأمومة بغية رفع طابع التحريم عن هذا الموضوع. ويتولى فريق معني بالأبوة والأمومة على وجه الخصوص تحديد جميع الإجراءات ذات الصلة بالموضوع في العالم الفرنكفوني ومن ثم تقديم مقترحات بهدف تحسين العرض القائم.

الرد على الفقرة 21(ج) من قائمة المسائل

199- في الجماعة الفلمندية، أُجريت عام 2018 دراسة بشأن العنف الجنسي لدى النساء ذوات الإعاقة في فلاندرز، أظهرت بوضوح، ضمن النسق المغلق الذي تعيش فيه النساء اللواتي يعانين من إعاقة عقلية، أن حياتهن الجنسية لا تُناقش إلا فيما ندر، وأن معلوماتهن الجنسية واستقلاليتهن الذاتية الجنسية محدودة، وأن حياتهن الجنسية لا تحظى بالاحترام. ويرى الباحثون أن ثمة حاجة إلى تدريب المهنيين (المستقبليين) ومدّهم بالخبرات اللازمة فيما يتعلق بالتعرف على علامات العنف الجنسي، واستقبال/إرشاد النساء بعد وقوعهن ضحايا للعنف الجنسي، وإيلاء الاهتمام لتجربة الحياة الجنسية والتجارب الجنسية وذات الصلة بالعلاقات، لا سيما في مجال التربية والتعليم.

200- وفي إقليم والونيا، يعرض مركز الموارد "الإعاقة والجنس" خدماته على كل من يتطلع إلى الحصول على معلومات عن الحياة العاطفية والجنسية والاجتماعية للأشخاص ذوي الإعاقة. وفي إطار سياسة "الحياة الاجتماعية والعاطفية والجنسية"، يُبحث موضوع الأبوة والأمومة من خلال دورات تدريبية تركز على هذا الموضوع، وكتيّب متوفر بصيغة "سهل القراءة". ويقدم المركز كذلك التدريب والتوجيه في هذا الموضوع للمحترفين ولعامة الناس. ويهدف مشروع "بروكسيمام" إلى تقديم الرعاية للنساء المستضعفات على نحو خاص، بمن فيهن النساء ذوات الإعاقة، سعياً إلى إحياء الروابط، وإضفاء الطابع الإيجابي على العلاقات، ومدّ الأم بالوسائل التي تمكنها من الانتقال إلى سكن عادي بمعية طفلها.

201- وفي بروكسل، تمول لجنة الجماعة الفرنسية أيضاً مركز موارد الإعاقة والجنس. ويشارك مركز العيش المستقل للأشخاص ذوي الإعاقة في معرض "الحق في الحب".

202- وفي الجماعة الناطقة بالألمانية، توفر الهيئة العامة لتعزيز الحياة المستقلة ذاتياً خدمة ("SENS")، التي تقدم من خلالها المشورة والدعم للأشخاص ذوي الإعاقة وأقربائهم وترد على استفساراتهم المتعلقة بالعلاقات العاطفية والرومانسية والعواطف والجنس.

التعليم

الرد على الفقرة 22(أ) من قائمة المسائل

203- في الجماعة الفلمندية، اتُّخذت العديد من التدابير ذات الصلة بالسياسات لإضفاء طابع أكثر شمولية على التعليم العادي، ومن ذلك المرسوم المتعلق بالتدابير لصالح التلاميذ ذوي الاحتياجات التعليمية الخاصة ("M-decreet")، والنموذج الجديد للدعم (انظر أدناه)، والمرسوم المتعلق بتوجيه التلاميذ في التعليم الابتدائي والتعليم الثانوي ومراكز التوجيه المدرسي. وتقوم الاستراتيجية المعتمدة للتحول إلى تعليم أكثر شمولية على فكرة مفادها أنه يمكن للوالدين أن يسجلوا أطفالهم في مدرسة عادية وأن هذه المدارس تتولى تقييم مدى معقولية التعديلات اللازمة لتمكين الطالب من التقدم في دراسته بناءً على منهاج جرى تعديله ليناسب احتياجات كل فرد. وإذا تسببت القرارات التي اتخذها أولياء الأمور والمدارس في تراجع عدد الطلاب في مؤسسات التعليم الخاص، يطبَّق نظام ضمانات ينتج عنه نقل الموارد من التعليم الخاص إلى التعليم العام. وبعد صدور المرسوم ("M-decreet") في 1 أيلول/سبتمبر 2015، أصبح لهذه الاستراتيجية تأثير فوري على التعليم الابتدائي وتأثير محدود بقدر أكبر على التعليم الثانوي.

204- وفي الجماعة الفرنسية، ينص المرسوم المؤرخ 5 أيار/مايو 2019 على إنشاء فصول أو قاعات للتعليم المتخصص ضمن مرافق التعليم العادي. ويطلق على هذه الفصول مسمى "الفصول ذات الأهداف الشاملة"، وتُبنى داخل إحدى مدارس التعليم العادي. كما صدر مرسومان بشأن التعليم العالي يهدفان إلى إضفاء طابع أكثر شمولية على هذا الصنف من التعليم. ويحدد المرسوم الأول مشهد التعليم العالي والتنظيم الأكاديمي للدراسات (المرسوم المتعلق بالمشهد)، ويسمح بتخفيض برنامج الدراسة السنوي للطلاب الذين يتعذر عليهم المشاركة في أنشطة التعلم. أما المرسوم الثاني، المتعلق بالتعليم العالي الشامل، فيرمي إلى تسهيل الوصول إلى الأماكن وضمان تعليم يناسب احتياجات الطلاب، لا سيما من خلال تقديم خدمات دعم وتسهيلات معقولة.

205- وفي إقليم والونيا، تتحمل الوكالة من أجل حياة كريمة، في إطار المساعدة الفردية، التكاليف المالية لـ 450 ساعة سنوياً، كحد أقصى، من الدعم التعليمي للطلاب المسجلين في التعليم العالي أو الذين يتابعون دورة تدريبية خاصة بالبالغين. وقد وقعت الوكالة من أجل حياة كريمة والإدارة العامة للتعليم بروتوكولاً جرى استكماله في عام 2019، ويرمي إلى تعزيز التعاون بين القطاعين مع مراعاة خصوصيتهما وبما يخدم مصلحة التلاميذ وأسرهم.

206- وفي الجماعة الناطقة بالألمانية، كان التركيز منصبّاً بشكل أكبر على الدعم الفردي للطلاب خلال الهيئة التشريعية الأخيرة. ومنذ 1 أيلول/سبتمبر 2017، دخل الإجراء المتعلق بالتعويض عن الحرمان حيز النفاذ، وهو إجراء يسمح بالتعويض عن حرمان محدد وفردي يعاني منه الطالب من خلال تدابير مادية، أو غير مادية، أو منهجية، أو تعليمية، أو تنظيمية. وقد استفاد العديد من الطلاب بالفعل من التعويض عن الحرمان. وبدأ العمل بالإجراء المتعلق بحماية الدرجات في 1 أيلول/سبتمبر 2018،

ويسمح بعدم اختبار الطالب في مجال واحد أو أكثر من المجالات الفرعية للمنهج أو الإطار الأكاديمي بسبب أوجه قصور لا يمكن أو لم يتم تداركها بعد.

الرد على الفقرة 22(ب) من قائمة المسائل

207- في الجماعة الفلمندية، لم يؤثر دخول مرسوم ("M-decreet") حيز النفاذ على عدد التلاميذ المسجلين في التعليم الخاص فحسب، بل أثّر أيضاً على انخفاض عدد التلاميذ الذين استفادوا من الدعم في التعليم العادي من خلال التعليم المتكامل. وقد اتُّخذت تدابير داعمة لتصحيح هذا الوضع، وشمل ذلك الحفاظ على الميزانيات الخاصة بالفترة 2014-2015 على الرغم من انخفاض أعداد طلاب المدارس، ودخول نظام الضمان في التعليم الخاص حيز النفاذ مبكراً. ومنذ عام 2017، بدأ العمل بنموذج جديد للدعم يدمج التدابير المذكورة أعلاه ضمن نموذج وحيد من خلال التعليم المتكامل، والتعليم الشامل، والمساعدة القائمة على نظام الضمان. وتحدد المدرسة حجم الدعم اللازم بناءً على الاحتياجات، وذلك بالتشاور مع أولياء الأمور ومركز الإرشاد المدرسي ومدرسة التعليم الخاص. وعندما بدأ العمل بنموذج الدعم الجديد، رُصدت ميزانية إضافية قدرها 000 200 15 يورو. وبالإضافة إلى ذلك، تخصص ميزانية سنوية تبلغ حوالي 000 000 3 يورو للمواد التعليمية الخاصة. وفيما يتعلق بالهياكل المدرسية، يجب أن تتوافق مشاريع (إعادة) البناء مع قواعد محددة تتعلق بإمكانية الوصول. بيد أن الموارد المتاحة لا تكفي لتغطية كافة الهياكل القائمة. ومع ذلك، تضطلع الوكالة المعنية بالبنية التحتية للتعليم بدور داعم وتوفر معلومات عن إمكانية الوصول إلى المباني المدرسية.

208- وفي الجماعة الفرنسية، يفرض المرسوم المؤرخ 7 كانون الأول/ديسمبر 2017 على المدارس العادية توفير ترتيبات تيسيرية معقولة للطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة، شريطة ألا تكون حالتهم تحتّم وجوباً إلحاقهم بالتعليم المتخصص. ويمكن أن تكون الترتيبات التيسيرية المعقولة ذات طبيعة مادية أو تنظيمية أو تعليمية، وتوفَّر لفائدة الطلاب الذين لهم احتياجات خاصة مؤكدة بناء على تشخيص يجريه متخصصون، وستكون موضوع تشاور بين أصحاب المصلحة المعنيين. ولتسهيل وصول الطلاب المعاقين إلى دراسات الرقي الاجتماعي، يهدف المرسوم الصادر في 30 حزيران/يونيه 2016 بشأن التعليم الرقي الاجتماعي والأمر الصادر في 5 تموز/يوليه 2017 إلى إزالة أو تخفيف مختلف الحواجز التي تعيق الوصول إلى الدراسة وإلى الدراسات ذاتها. وفيما يتعلق بالتعليم العالي، يُلزم المرسوم المتعلق بالتعليم العالي (انظر السؤال (أ)) خدمات الاستقبال والدعم في مؤسسات التعليم العالي بوضع خطة دعم فردية وكفالة تنفيذها وتقييمها (بتكييفها عند الاقتضاء) وفقاً لاحتياجات الطالب المستفيد.

209- وفي بروكسل، عززت لجنة الجماعة الفرنسية إجراءاتها الداعمة في مجال الإدماج المدرسي للأشخاص ذوي الإعاقة. ويشمل ذلك إجراءات محددة تتخذها خدمات الدعم المعتمدة تحت خانة "الإدماج المدرسي"، وتعزيز مساعدات الإدماج في المدارس العادية، وزيادة إجراءات الدعم التربوي في الدراسات العليا والجامعات.

الرد على الفقرة 22(ج) من قائمة المسائل

210- لا توجد تدابير محددة لتعزيز ودعم تدريب المدرّسين ذوي الإعاقة وتوظيفهم، وكل حالة تُدرس على حدة. وإذا تبين أن هناك شخصاً يحتاج عمله إلى تدابير تيسيرية أو تكيف محدد، يمكن أن يُنظر في المسألة.

الصحة

الرد على الفقرة 23(أ) من قائمة المسائل

211- يتعين الإشارة إلى أن نظام التأمين الصحي الإلزامي في بلجيكا يمكّن جميع السكان البلجيكيين تقريباً من الاستفادة من خدمات الرعاية الصحية الجيدة التي يوفرها نظام التأمين الصحي الإلزامي العام.

212- وفي الجماعة الفلمندية، هناك ثلاثة مجالات عمل ممكنة. فبالنسبة للرعاية المنزلية، تستفيد مراكز رعاية الأسرة من منحة إضافية لدعم الأشخاص ذوي الإعاقة، علماً أن هؤلاء الأشخاص ليسوا مطالبين بدفع التكلفة الكاملة لساعة من الرعاية الأسرية، وإنما رسوم الاستخدام فقط. وفي حالة المؤسسات الأخرى، يتعين عليهم شراء الرعاية الخاصة بهم بتكلفتها الحقيقية. أما فيما يتعلق برعاية الصحة العقلية، فقد اتفقت الوكالة الفلمندية لرعاية الأشخاص ذوي الإعاقة ومستشفيات الطب النفسي على تعزيز علاقات التعاون فيما بينها لتقديم رعاية أفضل لهؤلاء الأشخاص. ونُظر أيضاً فيما إذا كان بإمكان الأشخاص الذين يعانون من المرض المزدوج ولديهم ميزانية شخصية إرجاع المساعدة من تمويلهم الشخصي وكيف يمكنهم القيام بذلك. وبالنسبة لرعاية المسنين، فقد تناول بحث أجرته جامعة أنتويرب إمكانية استخدام التمويل الشخصي في إطار قدرات رعاية المسنين المدعومة/المعترف بها لتعزيز الاختيار الحر للأشخاص ذوي الإعاقة وتيسير وصولهم إلى أشكال الرعاية المختلفة.

213- وفي إقليم والونيا، فيما يتعلق بالقدرة على تحمل التكاليف، عُدل قانون العمل الاجتماعي والصحة الوالوني لإدراج نظام الدفع عن طريق طرف ثالث. وكانت الوكالة من أجل حياة كريمة هي الجهة المنسقة في فريق عامل أنجز دراسة بشأن وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى الرعاية. علاوة على ذلك، وعند منح الإعانات المخصصة لتجهيز الهيئات الطبية والاجتماعية، تتحقق إدارة البنى التحتية الطبية والاجتماعية في الوكالة من امتثال الخطط لمعايير إمكانية الوصول.

214- وفي بروكسل، تقدم لجنة الجماعة المشتركة الدعم لوحدة التدخل المتنقلة المخصصة للأشخاص الذين تبلغ أعمارهم 16 عاماً على الأقل والذين يعانون من إعاقة عقلية واضطرابات سلوكية أو يحتمل أن يصابوا بها. والهدف هو الحد من هذه الاضطرابات من أجل تحسين الحالة النفسية للمرضى وتسهيل تعايشهم مع بيئتهم الأسرية أو المؤسسية.

الرد على الفقرة 23(ب) من قائمة المسائل

215- في إقليم والونيا، أنشأت منصة "إعلان الإعاقة" موقعاً على شبكة الإنترنت يقدم للمهنيين الملزمين بالإعلان عن تشخيص المرض معلومات عن الممارسات الجيدة بهذا الشأن. ويعمل مشروع ("Interreg MOBI") على إعداد تدريب على التعلم الإلكتروني لتعزيز مهارات المتخصصين في التشخيص المزدوج. وينظم مختلف الشركاء أيضاً أياماً تدريبية في إطار هذا المشروع.

التأهيل وإعادة التأهيل

الرد على الفقرة 24(أ) من قائمة المسائل

216- في الجماعة الفلمندية، تقدم مراكز إعادة التأهيل النفسي والاجتماعي للبالغين خدماتها للمستخدِمين الذين يتسبب افتقارهم الخطير للرعاية الصحية العقلية في الحد من مهاراتهم أو فقدان بعض منها، وبالتالي يواجهون صعوبات جدية في إيجاد مدرسة أو وظيفة أو الاستمرار فيهما أو العيش أو الحفاظ على استقلاليتهم في بيئة عائلية. وتقدم هذه المراكز برنامج إعادة تأهيل للمرضى الخارجيين

أو المقيمين لمدة محدودة. وتوفر دور الرعاية النفسية ومبادرات الإقامة المحميةِ الرعايةَ الصحية العلاجية والمشورة للبالغين والمسنّين الذين يعانون من مشاكل نفسية خطيرة على المدى الطويل.

217- وتوجد في إقليم والونيا مراكز لإعادة التأهيل ومراكز مرجعية متعددة التخصصات. أما مراكز إعادة التأهيل فتقدم للأشخاص ذوي الإعاقات الوظيفية المختلفة برنامجاً متعدد التخصصات لإعادة تأهيلهم، وتمكينهم من بلوغ أكبر قدر ممكن من الاستقلالية، وإعادة إدماجهم اجتماعياً وأسرياً على الوجه الأمثل. وأما المراكز المرجعية متعددة التخصصات، فهي متخصصة في بعض الأمراض وتقدم لمرضاها الدعم مدى الحياة. وبعد عملية التشخيص، يمكنها متابعة تطور حالة المرضى المتنقلين (في معظمهم) وتزويدهم أيضاً، عند اللزوم، بما يحتاجونه من معلومات، وتعليم، ودعم نفسي واجتماعي. ولهذه الغاية، تتعاون هذه المراكز مع مقدمي الرعاية الآخرين في الخطين الأول والثاني.

218- وفي بروكسل، تتولى لجنة الجماعة المشتركة اعتماد ودعم المراكز والخدمات المشتركة بين المجتمعين المحليين والمخصصة للأشخاص ذوي الإعاقة. ويتعلق الأمر حالياً بـ 7 مراكز إيواء و11 مركزاً للرعاية النهارية. وتتمثل مهمة هذه المراكز في تعزيز إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة ومشاركتهم. ومنذ 1 كانون الثاني/يناير 2019، تمول الهيئة العامة للحماية الاجتماعية 24 مركزاً مشتركاً بين المجتمعين المحليين لإعادة التأهيل الوظيفي.

الرد على الفقرة 24(ب) من قائمة المسائل

219- في الإقليم الفلمندي، تُحَدَّد التدخلات المتعلقة بمعدات إعادة التأهيل في إطار اتفاق بشأن إعادة التأهيل. ويحدد مرسومٌ مبلغ المساهمة المالية للمستخدم في تكاليف الرعاية الصحية. ومن حيث المبدأ، لا يمكن تحميل المستفيد من الرعاية أي تكاليف إضافية (ما لم ينص الاتفاق على خلاف ذلك). ومع ذلك، تُأخذ الحالة الخاصة للأشخاص ذوي الإعاقة في الاعتبار. فعلى سبيل المثال، لا يدفع الأشخاص ذوو الإعاقة الذين يحصلون على مخصصات متزايدة على أساس دخلهم المرتبط بالإعاقة حصة شخصية أو يدفعون أقل.

220- وفي إقليم والونيا، تنظم المراكز التي تتعامل مع الأشخاص ذوي الإعاقة نشاطها في إطار اتفاقية موقعة مع الوكالة من أجل حياة كريمة، تضمن للجميع المساواة في الوصول شريطة الامتثال لعدد معين من المعايير. وبشكل عام، لا يساهم المريض مالياً في الرعاية التي يتحملها إقليم والونيا عبر شركات التأمين الصحي.

221- وفي الجماعة الناطقة بالألمانية، لا يميز تمويل خدمات إعادة التأهيل على المدى الطويل، التي تندرج ضمن مسؤوليات الجماعة، بين الأشخاص من حيث التمويل والوصول.

العمل والعمالة

الرد على الفقرة 25(أ) من قائمة المسائل

222- على المستوى الاتحادي، يوفر التأمين المتعلق بالتعويضات دخلاً بديلاً للعمال الذين تغيبوا لأكثر من شهر واحد بداعي المرض والذين تبرر حالتهم الصحية خسارة مؤقتة أو دائمة لقدرتهم على الكسب بنسبة تزيد عن 66 في المائة. ومنذ عام 2018، أصبح بإمكان المفتشين الاجتماعيين استخدام "المكالمات السرية" في سوق العمل، والتي تسمح لهم بالتحقيق في حالات التمييز دون الحاجة إلى الكشف عن هويتهم. وهي تُستخدم في سياق تطبيق قوانين مكافحة التمييز الثلاثة القائمة، وبشكل خاص في قضايا الإعاقة. واعتُمد إطار قانوني جديد في عام 2019 لضمان السلامة القانونية للإجراءات الإيجابية

التي يتخذها أصحاب العمل ضد الفئات المحرومة، ولا سيما تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة. وأطلق المعهد الوطني للتأمين ضد المرض والعجز أيضاً تجربة نموذجية واسعة النطاق تهدف إلى اعتماد منهجية "التوظيف والدعم الفرديين"، وهي منهجية خاصة بالمرضى الذين يعانون من أمراض عقلية خطيرة على المدى الطويل وتقوم على مبدأ "التوظيف ثم التدريب"، والدعم الفاعل من لدن المرشدين الوظيفيين الذين تلقوا تدريباً على المنهجية. وتتواصل الحملة الإعلامية ("Handicapable") التي تستهدف توعية الإدارات والأشخاص ذوي الإعاقة بشأن التدابير التيسيرية المعقولة أثناء الانتقاء، وتحديد الأولوية في التوظيف، وترتيب مكان العمل. وفيما يتعلق بالانتقاء، أُدخلت إصلاحات مكّنت الأشخاص ذوي الإعاقة من قضاء فترتهم التدريبية السابقة لتثبيتهم بدوام جزئي، وشُرع في تطبيق إجراءات الاعتماد اللغوي في لغة الإشارة.

223- وتنظم جميع مستويات السلطة، بشكل مشترك، الفعالية الوطنية "يوم العمل الثنائي" كل عام.

224- واتخذت الحكومة الفلمندية تدابير مختلفة لتعزيز معدل توظيف النساء والرجال ذوي الإعاقة، وشمل ذلك تقديم مكافأة الدعم الفلمندية، وهي عبارة عن إعانة زائدة على الراتب تمنح لأرباب العمل الذين يوظفون الأشخاص ذوي الإعاقة وللأشخاص ذوي الإعاقة العاملين لحسابهم الخاص. وتبلغ قيمة المكافأة 20 في المائة و40 في المائة من الراتب المرجعي حسب مدة استحقاقها. وفي بعض الحالات، يمكن زيادة قيمتها لتبلغ 60 في المائة من الراتب المرجعي. ومنذ 1 كانون الثاني/يناير 2019، وُسّع نطاق المجموعة المستهدفة بالمكافأة لتشمل الأشخاص الذين تظهر عليهم علامات إعاقة مع احتمال أن تتطور حالتهم، ولكنهم يواجهون صعوبات في إعادة الإدماج بسبب حالتهم الطبية. وتبلغ قيمة المكافأة 20 في المائة وتُمنح لمدة أقصاها سنتان (يمكن تمديد مدتها وزيادة قيمتها إلى 60 في المائة). وأُدخلت إصلاحات على سياسة التعلم في مكان العمل في عام 2018 من خلال إجراءات شملت، في جملة أمور، مراجعة قواعد التدريب المهني الفردي للأشخاص ذوي الإعاقة. وتوظيف الأشخاص ذوي الإعاقة لمدة لا تقل عن مدة التدريب المهني الفردي مكفول. وعُدلت اللوائح المتعلقة بتدابير دعم التوظيف الخاصة على نحو يمنح للباحثين عن عمل وللطلاب ذوي الإعاقة أيضاً الحق في بيئة عمل مكيفة. وينص المرسوم الصادر في 25 نيسان/أبريل 2014 المتعلق بمسارات العمل والرعاية على تقديم خدمة إرشادية متخصصة للباحثين عن عمل الذين يعانون من مشاكل طبية وعقلية ونفسية ونفسانية و/أو اجتماعية والذين لا يستطيعون (مؤقتاً) ممارسة عمل مدفوع الأجر سواء في الدائرة الاقتصادية العادية أو في مجال الاقتصاد الاجتماعي. بالإضافة إلى ذلك، تقترح الخطة الاستراتيجية لتكافؤ الفرص والتنوع للفترة 2016-2020 العديد من الإجراءات الملموسة لتحقيق الهدف المتمثل في توظيف 3 في المائة من الأشخاص ذوي الإعاقة أو الأمراض المزمنة في الإدارة الفلمندية. وفي نهاية عام 2018، سُجل 678 شخصاً يعملون في الحكومة الفلمندية (1,8 في المائة) على أنهم يعانون من إعاقة أو مرض مزمن.

225- وفي الجماعة الفرنسية، استُحدث منصب مستشار في عام 2016 لتعزيز إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في الخدمة العامة وتيسير اعتماد نهج هيكلي بهذا الشأن.

226- وفي إقليم والونيا، تُبذل جهود على محورين اثنين لزيادة معدل التوظيف، وهما الالتزامات القانونية وتوعية أرباب العمل. واتخذ المكتب الوالوني للتدريب المهني والتوظيف تدابير لدعم الباحثين عن عمل من ذوي الإعاقة، وتدريب المتخصصين في الدعم لتلبية احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة. وحدّثت حكومة والونيا الأحكام المتعلقة بتوظيف الأشخاص ذوي الإعاقة وبحياتهم المهنية في دوائر الخدمة المدنية الوالونية. وأصبح لزاماً على الإدارات أن تعد تقريراً عن توظيف العمال ذوي الإعاقة مرة كل سنتين، بالتعاون مع الوكالة من أجل حياة كريمة.

227- وفي بروكسل، أطلقت حكومة منطقة بروكسل العاصمة، في عام 2014، المشروع النموذجي"Pool H" الذي يهدف إلى استكشاف أرباب العمل العاملين في القطاعين الخاص والعام في

منطقة بروكسل والذين يبدون اهتماماً بتوظيف الأشخاص ذوي الإعاقة واستبقائهم، وذلك عبر أسلوب المخاطبة "وجهاً لوجه". ونظراً للنتائج الإيجابية المحققة، أُدمج هذا المشروع هيكلياً ضمن مكتب منطقة بروكسل الإقليمي لشؤون العمل في عام 2017. وقد أطلق المكتب أيضاً، في منتصف عام 2016، دعوة جديدة لعرض مشاريع تتيح تقديم خدمة الدعم في البحث عن عمل يناسب الأشخاص ذوي الإعاقة. وفي عام 2018، عمل صندوق تدريب العمال المؤقتين على إذكاء الوعي لدى الوكالات المؤقتة في بروكسل بشأن توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة. وفي إطار الأمر المتعلق بـ "تعميم مراعاة مسألة الإعاقة"، أُطلق مشروع نموذجي يهدف إلى تحسين المعلومات والتوجيه المقدمين للأشخاص ذوي الإعاقة الراغبين في إطلاق مشاريعهم الخاصة، وإذكاء الوعي لدى الجهات الفاعلة الداعمة بأهمية دعم ريادة الأعمال ورواد الأعمال من ذوي الإعاقة وتدابير المساعدة القائمة. وعلاوة على ذلك، تسهم العديد من سياسات التنشيط والإدماج الوظيفي أيضاً في إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في سوق العمل على نحو مستدام. وفيما يتعلق بالخدمة المدنية، أُدمجت السياسة المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة ضمن قائمة الأهداف الخمسة ذات الأولوية في مجال التنوع في الخدمة المدنية الإقليمية، والتي حددها للفترة 2016–2020. وعلى وجه التحديد، يجب على كل هيئة عامة إقليمية أن تدمج هذا الهدف في خطة التنوع الخاصة بها من خلال تدابير ملموسة. وأُنشئت منصة إقليمية للإعاقة في عام 2018، ووُضعت قواعد جديدة في عام 2018 للوصول إلى نسبة 2 في المائة من العمال ذوي الإعاقة. وعلى مستوى لجنة الجماعة الفرنسية، يصل معدل توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة في الإدارة العامة إلى 5 في المائة تقريباً. وتعزيزاً لهذا التوجه، اتُخذت تدابير مختلفة فيما يتعلق بتوظيف الأشخاص ذوي الإعاقة واستقبالهم ودعمهم، كما نُظمت دورات تدريبية وفعاليات لتعزيز توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة في القطاعين العام والخاص.

228- وفي الجماعة الناطقة بالألمانية، تقترح الهيئة العامة لتعزيز الحياة المستقلة ذاتياً، بالتعاون مع الشركات، تدابير عدة محددة للإدماج في سوق العمل. ونُشرت أيضاً في عام 2016 دراسة بعنوان "العمل المدعوم والاقتصاد الاجتماعي وتدابير التنشيط من وجهة نظر الأشخاص ذوي الإعاقة في الجماعة الناطقة بالألمانية"، وهي دراسة تحلل الحالة الراهنة وتقدم عدة توصيات بشأن التدابير التي يتعين تنفيذها لتعزيز إدماج أو انتقال هؤلاء الأشخاص في سوق العمل أو إليه وزيادة معدل التوظيف في نهاية المطاف. وخلال الفترة 2014–2019، ركز المشروع الشامل "إدماج مفهوم التنمية الإقليمية في المنطقة الاقتصادية" على تعزيز توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة. وعلى مستوى الخدمة المدنية، أُجريت دراسة بشأن حالة توظيف الأشخاص ذوي الإعاقة في عام 2016. وكانت النتيجة مشجعة، إذ أظهرت الدراسة أن إدارات الجماعة الناطقة بالألمانية مفتوحة للأشخاص ذوي الإعاقة. وقد قررت الجماعة عدم العمل بنظام الحصة فيما يتعلق بتوظيف الأشخاص ذوي الإعاقة وفضلت اتخاذ تدابير ملموسة تعزز التوظيف بشكل حقيقي.

الرد على الفقرة 25(ب) من قائمة المسائل

229- على المستوى الاتحادي، اعتُمدت في عام 2019 لوائح جديدة لاستحداث مركز جديد للعاطلين عن العمل الذين يعانون من إعاقات طبية أو جسدية أو عقلية أو نفسية أو نفسانية خطيرة. ويتيح لهم هذا المركز الحصول على مساعدة خدمات الوساطة بعد الأشهر الستة والثلاثين الأولى من التوقف عن العمل، والاستفادة من دعم أطول مدة وأكثر تحديداً للعثور على عمل، والاستمرار في الاستفادة من دخل طالما أنهم يتعاونون بشكل إيجابي مع دوائر الوساطة. وبالإضافة إلى ذلك، جرى تعديل اللوائح الاتحادية المتعلقة بعقود المشتريات العامة للسماح بتنمية مؤسسات الأعمال التجارية التي توفر بيئة عمل ملائمة للأشخاص ذوي الإعاقة والتشجيع على ذلك.

230- وفي الإقليم الفلمندي، أصبحت حلقات العمل المحمية والاجتماعية السابقة مؤسسات أعمال مكيفة في عام 2015 وجرى تكييف الدعم المقدم للفئات المستهدفة. وبالإضافة إلى ذلك، يهدف المشروع النموذجي ("Brake-out") (2018) إلى تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة ومنحهم فرص التعلم والخبرات الكافية التي تؤهلهم لولوج سوق العمل النظامية أو حياة النوادي أو مجالات أخرى تسهم في تعزيز جودة حياتهم المستقبلية.

231- وفي إقليم والونيا، اتُّخذت عدة تدابير تستهدف تقديم التوجيه والدعم بشأن العمل في بيئة عادية. وهي تركز على القيمة المضافة التي يقدمها العامل وعلى تطوير مهاراته. ويهدف مشروع "التحول – الإدماج" إلى دعم الشباب في نهاية مدة دراستهم لتحقيق الانتقال المهني من خلال منسق مرجعي داخل مدارس التعليم المتخصصة المشاركة في المشروع. وقد دخلت اللوائح الجديدة حيز النفاذ في عام 2014 فيما يتعلق بمراكز التدريب والإدماج الاجتماعي والمهني. وبعد مرحلة تحديد معالم المشروع المهني وإقراره، يُقترح الحصول على تدريب مؤهِّل محتمل وعلى الدعم المفضي إلى الإدماج في الشركات. وتقدم المشاريع التي تشرف عليها "دائرة المساعدة في البحث عن عمل في والونيا" ومشروع التكامل الاجتماعي والمهني الدعم المناسب للعمل وداخل مكان العمل للأشخاص الصم أو ضعاف السمع، ويشمل ذلك التوجيه، والبحث عن العمل، والإدماج في العمل. ووُقعت اتفاقيتا تعاون مع المؤسسة الوطنية للتنمية الصحية وتعزيز البحوث ومعهد التدريب على العمل والدراسة في الشركات الصغيرة والمتوسطة. وتنص هاتان الاتفاقيتان، بالنسبة للمؤسسة، على تنظيم دورات تدريبية للباحثين عن عمل وللعمال، وبالنسبة للمعهد، على تنظيم عقود التعلّم وتدريب مديري الأعمال.

232- وفي الجماعة الناطقة بالألمانية، عدلت الحكومة التشريعات للسماح للأشخاص الذين تم قبولهم للاستفادة من تدريب داخل مؤسسات الأعمال (للتحضير للإدماج المهني للأشخاص ذوي الإعاقة أو للاستفادة من تدريب أولي بنظام المسار المزدوج) بأن يوظَّفوا في إطار عقد عمل في المؤسسة التي تلقوا فيها هذا التدريب دون مناقصة عامة مسبقة. ويتيح هذا التعديل الانتقال السلس من التدريب في المؤسسة أو التدريب بنظام المسار المزدوج الناجح إلى عقد عمل ثابت.

الرد على الفقرة 25(ج) من قائمة المسائل

233- على المستوى الاتحادي، يخضع حظر التمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة للقانون المؤرخ 10 أيار/مايو 2007، المتعلق بمكافحة بعض أشكال التمييز. ويُعتبر رفض إجراء الترتيبات التيسيرية المعقولة شكلاً من أشكال التمييز. وأُنشئت وحدة للتعلم الإلكتروني في عام 2018 بشأن التشريعات المتعلقة بعدم التمييز والمعايير التي يحميها هذا التشريع وعلاقتها بتطبيقها. ومنذ عام 2019، تقترح الدائرة العامة الاتحادية لشؤون الدعم والاستراتيجيات أيضاً تقديم دعم تنظيمي ومالي لعقد دورات لتوعية الموظفين الاتحاديين بمسألة الإعاقات المرئية وغير المرئية.

234- وأطلق المركز الاتحادي لتكافؤ الفرص ومكافحة العنصرية والتمييز، بدعم من الأقاليم الثلاثة، وحدات تدريبية تفاعلية ومجانية عبر الإنترنت بشأن قوانين مكافحة التمييز، وسياسات التنوع، والإعاقة.

235- وتقع خطة العمل لمكافحة التمييز في مجال التوظيف في صلب سياسة الحكومة الفلمندية المتعلقة بمكافحة التمييز. وحُدّثت الخطة في عام 2016 لمساعدة أرباب العمل على وضع سياسة مكافحة التمييز موضع التنفيذ بواسطة أدوات ومنشورات. بالإضافة إلى ذلك، انصب التركيز على اتخاذ إجراءات ملموسة، بما في ذلك الحملة الإعلانية *"حدث ذلك بسرعة"*، والتعليم والتدريب، وتحفيز التنظيم الذاتي حسب القطاعات (من خلال الاتفاقيات القطاعية وخطة عمل محددة في قطاع الخدمات المؤقتة)، وتعزيز عمليات المراقبة التي تنفذها المفتشية الاجتماعية الفلمندية.

236- وتعتمد الجماعة الفرنسية إجراءات انتقاء موضوعية تستند إلى الكفاءات وتتيح للأشخاص ذوي الإعاقة أن يطلبوا الاستفادة من ترتيبات تيسيرية معقولة. وبالإضافة إلى ذلك، تنظم الإدارات المكلفة بالموارد البشرية وحدات تدريب وتوعية بشأن مكافحة التمييز والإعاقة على نحو منتظم. ويشمل ذلك تعلّم مفاهيم الإدماج وحالة الإعاقة والحق في الترتيبات التيسيرية المعقولة.

237- وفي إقليم والونيا، جرى تكييف برنامج التوعية بالإعاقة وتصحيح المفاهيم المغلوطة عنها لجعل إجراءات مكافحة التمييز أكثر مرونة والتواصل مع أرباب العمل بشكل أفضل. وفي هذا السياق، تقترح الوكالة من أجل حياة كريمة سلسلة من الإجراءات الملموسة. ففيما يتعلق بالترتيبات التيسيرية، تتولى الوكالة تمويلها وتقترح الاستفادة من دعم الخبراء لإجرائها في مكان العمل.

238- وفي بروكسل، أصدرت حكومة منطقة بروكسل العاصمة أمراً يهدف إلى مكافحة التمييز في التوظيف والإبقاء في الوظائف. ويتيح هذا الأمر إجراء اختبارات لكشف التمييز عن طريق الاختبارات الميدانية أو المكالمات المجهولة أو كليهما معاً. والإعاقة هي أحد معايير التمييز التي يتم اختبارها. وفي الوقت نفسه، تَصدر دعوة لتقديم مشاريع تتعلق بمكافحة التمييز وتعزيز التنوع في مجال العمل سنوياً منذ عام 2016. وأخيراً، وافقت الحكومة على إصلاح أدوات التنوع الإقليمية.

239- وفي الجماعة الناطقة بالألمانية، دخل المرسوم الجديد ("AktiF et Aktif PLUS") الذي يهدف إلى تعزيز التوظيف في الجماعة الناطقة بالألمانية حيز النفاذ في عام 2019. ويتيح هذا المرسوم لأصحاب العمل (في القطاعين الخاص أو العام) الحصول على إعانة (مرتفعة في بعض الحالات) إذا ما وظفوا الباحثين عن العمل المحرومين في سوق العمل في الجماعة الناطقة بالألمانية. ويتعلق الأمر بإجراء شامل لا يأخذ في الاعتبار الأنظمة/المداخيل البديلة الأخرى، ويسمح للأشخاص ذوي الإعاقة بالانتقال من البطالة إلى العمل.

الرد على الفقرة 25(ج) من قائمة المسائل

240- على المستوى الاتحادي، اعتُمد قانون في 5 كانون الثاني/يناير 2017 بشأن العمل الممكن والقابل للتنفيذ. وشكل ذلك تتويجاً لنقاش واسع بدأ في عام 2015 وعُقدت في إطاره طاولات مستديرة بهدف تحديث سوق العمل في مواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين. ويهدف القانون إلى توفير إطار قانوني لحزمة من التدابير التي ستتيح، على وجه الخصوص، التوفيق بين الحياة الخاصة والحياة المهنية ومن ثم تحقيق المساواة الكاملة بين المرأة والرجل.

مستوى المعيشة اللائق والحماية الاجتماعية

الرد على الفقرة 26(أ) من قائمة المسائل

241- على المستوى الاتحادي، تأخذ الخطة الثالثة لمكافحة الفقر (2016-2019) في الاعتبار البعد المتعلق بالإعاقة. وترد فيها العديد من التدابير ذات الصلة، مثل زيادة الحد الأدنى من مخصصات الحماية الاجتماعية وخدمات المساعدة الاجتماعية، أو تسهيل الانتقال إلى العمل مدفوع الأجر، أو تحسين مستوى التمتع بالحقوق.

242- وأُدمجت حالة الأشخاص ذوي الإعاقة في خطة العمل بشأن مكافحة الفقر، التي اعتمدتها الحكومة الفلمندية. وبشكل أكثر تحديداً، عندما أُدخل نظام التمويل الشخصي للأشخاص ذوي الإعاقة، أوليَ اهتمام خاص لتكاليف المعيشة التي يتعين على هؤلاء الأشخاص مواجهتها (انظر السؤال 18).

243- وفي إقليم والونيا، يرد البُعد المتعلق بالإعاقة في مجالات مختلفة من المخطط الوالوني لمكافحة الفقر، على سبيل المثال فيما يتعلق بالخدمات الأسرية وخدمات النقل والسياحة. وأعدت الشركة الوالونية للسكن أيضاً أدلة لفائدة شركات السكن الحكومية بشأن إرشاد المستخدمين ذوي الإعاقة والمساعدة في تصميم المساكن القابلة للتكييف. وأخيراً، اتُّخذت إجراءات مختلفة ضمن الخطة المتعلقة بإمكانية الوصول في والونيا للفترة 2017-2019 بهدف مواصلة دعم مبادرة "البناء القابل للتكييف".

244- وفي الجماعة الناطقة بالألمانية، تستهدف بعض المشاريع الرامية إلى مكافحة الفقر والإقصاء وتعزيز إدماج جميع فئات السكان الأشخاص ذوي الإعاقة على وجه التحديد.

الرد على الفقرة 26(ب) من قائمة المسائل

245- تتوفر بلجيكا على نظام فعال للحماية الاجتماعية يشمل أيضاً دعم الأشخاص ذوي الإعاقة. ومع ذلك، فإن الأشخاص ذوي الإعاقة أكثر عرضة لخطر الفقر مقارنة ببقية السكان. وقد أُجريت دراسة كبيرة لرسم خريطة الحالة الاجتماعية وسياسة المساعدات وتقييمهما تقييماً شاملاً. وشكلت هذه الدراسة نقطة الانطلاق لنشر الكتاب المعنون *"الفقر والإعاقة في بلجيكا"* في عام 2019، والذي يَخرج أيضاً باستنتاجات ويضع توصيات لتحسين الحالة في المستقبل.

246- وعلى المستوى الاتحادي، وُضعت سياسة لدعم الدخل استناداً إلى أنظمة المساعدة والحماية الاجتماعيتين. ومنذ عام 2014، زيد في قيمة مختلف العلاوات الممنوحة للأشخاص ذوي الإعاقة. ولدعم كرامة هؤلاء الأشخاص، لم يعد الزواج أو المساكنة القانونية بينهم يتسبب في انخفاض مهم في البدلات الاتحادية التي يحصلون عليها منذ 1 آب/أغسطس 2018. ومكنت زيادة الحد الأقصى لعلاوة إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة من إعفاء جزء أكبر من الدّخل وأُحرز تقدم نحو إلغاء *"ضريبة الحب"*. وفي عام 2019، أُطلق تطبيق ("MyBEnefits") الذي يتيح للأشخاص المعنيين أن يتحققوا بسهولة من طبيعة المزايا التي يحق لهم الحصول عليها وأن يطلبوا بأنفسهم شهادة عبر الإنترنت.

247- وفي أعقاب إصلاح الدولة السادس، نُقلت العديد من الصلاحيات، بما في ذلك العلاوات العائلية وإعانات المسنين المعوقين، من الحكومة الاتحادية إلى الكيانات الاتحادية. ومن ثم طبقت هذه الأخيرة تدريجياً، منذ 1 كانون الثاني/يناير 2014، أنظمة جديدة تتوخى، على وجه الخصوص، دعم الأشخاص ذوي الإعاقة.

248- وفي الجماعة الفلمندية، يحق للأطفال الذين هم بحاجة لمساعدة خاصة أن يحصلوا على علاوة رعاية ضمن حزمة النمو، بالإضافة إلى مساعدة مالية إضافية. وتتراوح المبالغ الشهرية من 82,37 يورو إلى 549,12 يورو، حسب شدة الحاجة. ومنذ عام 2019، أصبحت العلاوات العائلية تَخَصُّصاً فلمندياً. وهناك إعانات مالية أخرى مرتبطة بالحاجة لدعم خاص، مثل علاوة الرعاية: يحق للأطفال الذين هم في حاجة أكبر للدعم أن يحصلوا تلقائياً على ميزانية الرعاية (انظر السؤال 18) وميزانية الرعاية للأشخاص الذين يحتاجون لرعاية كبيرة (130 يورو شهرياً). ومنذ كانون الثاني/يناير 2019، أصبحت التدخلات المتعلقة بمعدات التنقل جزءاً من نظام الحماية الاجتماعية الفلمندي. وفي المستقبل، سيتولى نظام الحماية الاجتماعية الفلمندي أيضاً تمويل قطاع إعادة التأهيل، وجزءٍ من قطاع الصحة العقلية، والرعاية المنزلية.

249- وفي إقليم والونيا، في مجال الاستحقاقات العائلية، تُمنح علاوة عائلية إضافية للأطفال ذوي الإعاقة أو المرضى، بالإضافة إلى العلاوة الأساسية. وفي عام 2018، استفاد 917 20 طفلاً من زيادة في قيمة العلاوة العائلية. وتتيح هذه الممارسة دعم العائلات وتسمح للأطفال بالبقاء في المنزل. وتُمنح

أيضاً مساعدات فردية للاندماج. وبالإضافة إلى ذلك، يُعتبر قانون العمل الاجتماعي والصحة الوالوني أداة تتوخى كفالة الحماية الاجتماعية وخدمات الدعم للأشخاص ذوي الإعاقة.

250- وفي بروكسل، على مستوى لجنة الجماعة المشتركة، لا تزال الدائرة العامة الاتحادية لشؤون الحماية الاجتماعية تدير وتدفع مؤقتاً علاوة دعم المسنّين ذوي الإعاقة إلى نهاية عام 2020. واعتباراً من 1 كانون الثاني/يناير 2021، ستتولى الهيئة العامة للحماية الاجتماعية إدارة ودفع هذه العلاوة. وتحدد قيمة العلاوة حسب الإعاقة: فكلما كان للإعاقة تداعيات أكبر من حيث فقدان الاستقلالية، كلما ارتفعت قيمتها. ومنذ 1 كانون الثاني/يناير 2020، أصبح ("Famiris") هو صندوق التعويضات العائلية العامة الجديد في بروكسل ودخلت اللائحة النظامية الجديدة المتعلقة بالتعويضات العائلية حيز النفاذ. وستستفيد كل عائلة من المبلغ الأكثر فائدة ومنفعة لها، في حين يظل نظام تقييم الإعاقة أو الحالة وكذلك مبلغ الإعانة الإضافية للأطفال المعاقين دون تغيير.

251- وفي الجماعة الناطقة بالألمانية، أُبقي على نظام العلاوات المتزايدة، المطبق سابقاً على المستوى الاتحادي.

الرد على الفقرة 26(ج) من قائمة المسائل

252- على المستوى الاتحادي، أُطلقت في عام 2019 خطة عمل لإنهاء تراكم طلبات تدابير الحماية الاجتماعية الموجهة إلى المديرية العامة لشؤون الأشخاص ذوي الإعاقة. وتتضمن هذه الخطة الإجراءات التالية:

- تنفيذ توصيات التدقيق الداخلي، والتي تتعلق بشكل خاص بتحسين العمليات الداخلية، والتخطيط لعمليات توظيف جديدة، وتوضيح تطلعات الموظفين وأدوارهم.
- تحسين مستوى التفاعل الهاتفي.
- تغيير النظام المعلوماتي في موعد لا يتجاوز عام 2023.
- مراجعة الاستمارات والرسائل وتكييفها لتسهيل الوصول إليها.
- تبسيط تطبيق ("My Handicap") الذي يسمح للأشخاص ذوي الإعاقة والمؤسسات، مثل شركات التأمين التبادلي والمراكز العامة للعمل الاجتماعي، بإنجاز عدد من المهام بأنفسهم.
- تعزيز التعاون مع الكيانات المحلية وشركات التأمين التبادلي.

253- وتهدف جميع هذه الإجراءات إلى تعزيز الخدمة المقدمة للأشخاص ذوي الإعاقة، التي عانت من العديد من المشاكل التقنية في عام 2017 أثناء تطبيق نظام معلوماتي جديد لإدارة الملفات. ومع ذلك، بُذلت جهود كثيرة منذ ذلك الحين لتسوية الملفات المتراكمة.

المشاركة في الحياة السياسية والعامة

الرد على الفقرة 27(أ) من قائمة المسائل

254- على المستوى الاتحادي، تكرس الأحكام المتعلقة بحق التصويت للأشخاص الذين تُعلَن عدم أهليتهم لممارسته مبدأ استقلاليتهم في هذا المجال. وبالتالي، طالما لم يوضع الشخص تحت الحماية

القضائية في مسائل القانون الانتخابي، يظل حقه في التصويت قائماً. ولن ترفض البلدية إرسال استدعاء انتخابي للشخص المعني إلا عندما تُبلَّغ بأنه موضوع رهن هذه الحماية.

255- ويقدم الإقليم الفلمندي المساعدة للوكلاء المحليين ذوي الإعاقة. ويحق للوكلاء ذوي الإعاقة أن يحصلوا على المساعدة من معاون شخصي، شريطة الإدلاء بشهادة طبية.

256- وعلى مستوى منطقة بروكسل العاصمة، يجوز للوكيل المحلي الذي تمنعه الإعاقة من ممارسة ولايته بمفرده أن يحصل على مساعدة من شخص موثوق به، يتم اختياره من بين ناخبي البلدية، للوفاء بتلك الولاية.

الرد على الفقرة 27(ب) من قائمة المسائل

257- بالنسبة للانتخابات الاتحادية والإقليمية والأوروبية، اتُّخذت سلسلة من التدابير فيما يتعلق بالإعاقة. فالناخب الذي يتعذر عليه، بسبب إعاقته، أن يذهب بمفرده إلى مقصورة التصويت أو أن يدلي بصوته بنفسه يمكنه أن يستعين بشخص آخر لمساعدته، على أن يكون ذلك بإذن من رئيس مركز الاقتراع وعلى أساس الاختيار الحر. وكُيّفت التعليمات الانتخابية بهدف إذكاء الوعي بأهمية استقبال الأشخاص ذوي الإعاقة استقبالاً لائقاً. وفيما يتعلق بإمكانية الوصول، يجب أن تكون مقصورة تصويت واحدة على الأقل في كل خمسة مراكز اقتراع مجهزة خصيصاً لتناسب الأشخاص ذوي الإعاقة. وأخيراً، وُضعت توصيات عملية بالتعاون مع منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة.

258- وفي الإقليم الفلمندي، وُضعت قواعد لتوفير مراكز اقتراع للناخبين ذوي الإعاقة والمعايير التي يتعين أن تمتثل لها هذه المراكز. وتؤكد التعليمات الخاصة بمراكز الاقتراع على ضرورة كفالة إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة إلى مراكز الاقتراع، بالمدلول الأوسع للكلمة. وبالإضافة إلى ذلك، أُعدت كتيّبات خاصة توضح المبادئ التوجيهية لإجراء انتخابات يمكن الوصول إليها. وخلال انتخابات عامي 2018 و2019، أُجريت اختبارات لاستخدام وحدات صوتية في مراكز الاقتراع. ويمكن للناخبين الذين يتعذر عليهم بأنفسهم التصويت لأسباب طبية أن يوكلوا غيرهم، ويمكن للناخبين ذوي الإعاقة الجسدية الذين يصوتون بأنفسهم أن يستخدموا مقصورة التصويت المصممة خصيصاً لهم، حتى لو اقتضى الأمر أن يكون ذلك في مركز اقتراع آخر. وإذا لم يتمكنوا من التصويت بشكل مستقل، يمكنهم عندئذ أن يستعينوا بشخص من اختيارهم.

259- وفي إقليم والونيا، وفي إطار الانتخابات المحلية لعام 2018، وُضعت خطة عمل بالتعاون مع الجمعيات التمثيلية والإدارات لتعزيز مشاركة الجميع في العملية الديمقراطية. وعلاوة على ذلك، أنشأت مجموعة المكاتب المتخصصة في إمكانية الوصول لجنة مكونة من ممثلي الأحزاب السياسية حول موضوع "أنا أصوت لصالح إمكانية الوصول"، وذلك لتقييم مختلف التزامات الأحزاب بهذا الشأن. كما دُعيت هذه الأحزاب إلى إرسال مقاطع فيديو لعرض الخطوط العريضة لالتزاماتهم قبل حلول موعد الانتخابات.

260- وعلى مستوى منطقة بروكسل العاصمة، اتُّخذت تدابير عديدة فيما يتعلق بإمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة خلال الانتخابات البلدية التي جرت في 14 تشرين الأول/أكتوبر 2018: أولاً، وُزّع على البلديات تعميمٌ يتضمن التوصيات والممارسات المتعلقة بإمكانية الوصول. كما وُزعت كتيبات بشأن هذا الموضوع وأُنشئت صفحة خاصة بإمكانية الوصول على الموقع الشبكي للانتخابات. وفي يوم الانتخابات، كان هناك 458 مركز اقتراع متاح للأشخاص ذوي القدرة المحدودة على الحركة من أصل 726 مركزاً مفتوحاً في منطقة بروكسل العاصمة. وأخيراً، وبعد إجراء الانتخابات، نُشرت نتائج

اســتطلاع للرأي أُجري بالتعاون مع مجموعة المكاتب المتخصــصــة في إمكانية الوصــول لتقييم إمكانية الوصول إلى الانتخابات.

261- وفي الجماعة الناطقة بالألمانية، حدّد أمرٌ حكومي الحد الأدنى من معايير إمكانية الوصـــول اللازمة لمســـاعدة الناخبين على الاقتراع في الانتخابات البلدية لعام 2018. ونُشـــرت كتيبات ونُظمت أمسيات إعلامية لتوعية الأشخاص ذوي الإعاقة وغير ذوي الإعاقة بلغة يسهل فهمها، وتشجيع الأشخاص ذوي الإعاقة على ممارسة حقهم في التصويت وتقديم الدعم لهم بهذا الشأن.

الرد على الفقرة 27(ج) من قائمة المسائل

262- على المســتوى الاتحادي، وُضــعت ســياســة شــاملة بشــأن اختيار المواهب وتدريبها وإدارتها. والغرض من ذلك هو أن تكون هذه السياسة مفتوحةً لجميع الحالات الفردية، بحيث تتيح وصول المرأة إلى مناصــب المسؤولية ووصــول الأشــخاص ذوي الإعاقة إلى الوظائف الاتحادية، مع إمكانية طلب تكييف معقول لعملية الاختيار، مثل تكييف المنصـــب لدى رب العمل. ومع ذلك، تمنع القواعد القانونية المتعلقة بالخصوصية، وخاصة الإعاقة، إجراء مراقبة محددة.

المشاركة في الحياة الثقافية وأنشطة الترفيه والتسلية والرياضة

الرد على الفقرة 28(أ) من قائمة المسائل

263- انظر أيضاً السؤال 9 بشأن إمكانية الوصول إلى البيئة المبنية.

264- وشاركت بلجيكا في مشروع بطاقة الإعاقة الأوروبية، الذي يتوخى تعزيز إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع وتســـهيل مشـــاركتهم في الحياة الثقافية والترفيهية والرياضـــية عن طريق منحهم مزايا معينة.

265- وفي الجماعة والإقليم الفلمنديين، تُمنح علامة "إمكانية الوصـــول" للفعاليات كذلك بهدف هيكلة إدماج إمكانية الوصول في هذه المجالات على نحو أفضل. ويندرج ضمان إمكانية وصول فئات مستهدفة بعينها ضـــمن المعايير التي يتعين على المنظمات التي تدير مجموعات التراث الثقافي (المتاحف والمحفوظات الثقافية والمكتبات التراثية) أن تستوفيها كي تحظى بالاعتراف.

266- وتقدم الجماعة الفرنسية دعماً هيكلياً لأنشطة الجمعيات في مجال الإعاقة. وتنسق العديد من الجهات العاملة في المجال الثقافي أنشطتها لتعزيز وصول الأشخاص ذوي الإعاقة.

267- وفي إقليم والونيا، أنشـــأت الجمعية غير الربحية ("Access-i") بوابة معلومات بشـــأن إمكانية الوصول إلى الفعاليات والبنى التحتية الثقافية والرياضية والترفيهية. ففيما يتعلق بالسياحة، وضعت المفوضية العامة للسياحة خطة عمل لتعزيز "السياحة للجميع"، تُدمج مفهوم وصول الأشخاص ذوي القدرة المحدودة على الحركة إلى السـياحة وتعزز التعاون مع الجهات الفاعلة المعنية، سـواء كانت سـياحية أو اجتماعية أو متخصصة في قضايا إمكانية الوصول المتاحة. كما تدعم المفوضية شهادة ("Access-i") لدى متعهدي السياحة من خلال زيادة قيمة الإعانات المخصـصـة لإنجاز الأشـغال التي تتيح وصـولاً أفضـل إلى أماكن الإقامة السـياحية. وفيما يتعلق بالرياضـة، تهدف خطة "حمامات السـباحة 2014-2020" إلى دعم أعمال التجديد أو البناء واعتمدت في ذلك أربعة معايير، بما في ذلك معيار "إمكانية وصـول جميع أنواع الإعاقات". أما فيما يتعلق بالترفيه، فإن مشـروع "الوصـول إلى الطبيعة" يعكس الإرادة في تعزيز إمكانية وصـول الجميع إلى الطبيعة. ومنذ عام 2017، يدعى كل منظم لحدث عام ممن يقدمون طلب منحة إلى التسـجيل كشـريك

في "ميثاق إمكانية الوصول"، وهو ميثاق يتعهد المنظم بموجبه بتنفيذ جميع التدابير الممكنة لضمان مشاركة الجميع في الحدث.

268- وفي بروكسل، تندرج إمكانية الوصول وتكافؤ الفرص ضمن معايير الدعوة لتقديم مشاريع التي تطلقها منطقة بروكسل العاصمة سنوياً وتستهدف الجمعيات الرياضية التي تعنى بالشباب. كما تضمنت خطة مراعاة تعميم مسألة الإعاقة للفترة 2018-2019 مشروعين مرتبطين بإمكانية الوصول، أحدهما يتعلق بالبنى التحتية الرياضية البلدية والآخر بالحدائق والمساحات الخضراء. وفيما يتعلق بالسياحة، أصدرت الوكالة السياحية لبروكسل كتيباً بعنوان ("be Accessible be.brussels")، والذي يعرض أسماء حوالي خمسين متحفاً وموقع جذب سياحي يمكن للأشخاص ذوي القدرة المحدودة على الحركة الوصول إليها، كما أصدرت دليلاً عملياً معنوناً ("Handy Events Guide") بشأن تنظيم الفعاليات في الهواء الطلق التي يمكن أيضاً لهؤلاء الأشخاص الوصول إليها. ومنذ عام 2015، تُصدر المنطقة كل سنة دعوة لتقديم مشاريع محددة تتيح للجمعيات التي تعنى بمسائل الإعاقة تحسين إمكانية الوصول وجعل المهرجانات ميسرة الوصول على نحو أكبر. وتُصدر لجنة الجماعة الفرنسية كل سنة دعوة لمشاريع في مجال "رياضة الأشخاص ذوي الإعاقة" تستهدف دمج الأشخاص ذوي الإعاقة عن طريق ممارسة الأنشطة الرياضية. وتتولى اللجنة اعتماد الخدمات التي تسهم في ضمان إمكانية الوصول إلى أماكن الاجتماعات وضمان الطابع الشامل للأنشطة الترفيهية. وتقدم اللجنة كذلك الدعم المالي للعديد من الجمعيات التي تعنى بإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في قطاعات التعليم المستمر، والفنون، والوسائل السمعية والبصرية وغيرها.

269- وعلى مستوى الجماعة الناطقة بالألمانية، تتضمن الخطة الاستراتيجية "مفهوم التنمية الإقليمية للجماعة الناطقة بالألمانية" إجراء تحليل واسع النطاق لإمكانية الوصول. وتقترح الهيئة العامة لتعزيز الحياة المستقلة ذاتياً للجماعة الناطقة بالألمانية أيضاً وحدات تدريبية لكل من يرغب في تقديم الدعم للأشخاص ذوي الإعاقة لتمكينهم من الوصول إلى مختلف الأنشطة الترفيهية. وأخيراً، وخلال السنوات الأخيرة، خرجت إلى الوجود العديد من الهياكل الثقافية الجديدة التي تراعي إمكانية وصول الأشخاص ذوي الإعاقة ومشاركتهم.

الرد على الفقرة 28(ب) من قائمة المسائل

270- اعتُمدت معاهدة مراكش ونُفذت داخل الاتحاد الأوروبي عن طريق صكين تشريعيين: اللائحة والتوجيه. وقد اعتُمد التوجيه في بلجيكا في عام 2018، وبذلك أصبحت التشريعات البلجيكية ممتثلة لمعاهدة مراكش منذ 22 كانون الأول/ديسمبر 2018.

رابعاً- التزامات خاصة

جمع الإحصاءات والبيانات

الرد على الفقرة 29 من قائمة المسائل

271- على المستوى الاتحادي، تحلل الدائرة العامة الاتحادية للشؤون الاقتصادية باستمرار إدماج البُعد المتعلق بالإعاقة في إنتاج الإحصاءات وفقاً لمختلف مجالات الدراسة، بما يتيح تصنيفها حسب هذا البعد كلما كان ذلك ممكناً. ويجب تقييم هذا التصنيف من حيث الأهمية والجدوى المنهجية والآثار المترتبة على الميزانية، ما دام لا يتعارض مع توجيهات المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية. ومنذ عام 2017،

تنشر الإدارة العامة للإحصاءات في بلجيكا بياناً سنوياً بشأن مختلف البيانات الإحصائية المتاحة عن الإعاقة. وعلى مستوى الدائرة العامة الاتحادية لشؤون الحماية الاجتماعية، كُيّفت قاعدة البيانات التي تضم البيانات الإحصائية للمديرية العامة للأشخاص ذوي الإعاقة بحيث يكون التصنيف حسب الجنس متاحاً بالنسبة للبيانات الإدارية والطبية والمالية. علاوة على ذلك، صدرت في عام 2018 نسخة جديدة من الكتيب المعنون "النظرة العامة السنوية بالأرقام" وأُدمج فيها التوزيع حسب الجنس في جميع الجداول، كما أن المراسلات ذات الصلة مع الشركاء الخارجيين مصنفةٌ كذلك بشكل منهجي حسب الجنس.

272- وتنكب الحكومة الفلمندية، منذ عام 2017، على تطوير "مرصد للإعاقة" بهدف وضع مؤشرات لرصد السياسة الفلمندية المتعلقة بالإعاقة. واستناداً إلى مفهوم "شالوك" لجودة الحياة، وُضعت مجموعة تضم 23 مؤشراً بالتعاون مع المجتمع المدني وفريق من الباحثين. وتتولى إدارة التنوع مراقبة وجود الأشخاص ذوي الإعاقة في مكان العمل بمختلف مرافق الحكومة الفلمنكية وتنشر ذلك في تقاريرها السنوية. وتُجمع البيانات على أساس التسجيل الطوعي (من قبل الموظفين) والتسجيل الإلزامي عندما يقدم الشخص طلباً بإجراء تعديلات معقولة في مكان العمل. ويشكل التقرير المعنون "مرآة فلاندرز بشأن الإدماج" (أحد منشورات مجموعة الأبحاث والمعلومات بشأن السلام والأمن) مرجعاً مهماً يتضمن عدداً من المؤشرات الرئيسية في مجالات مثل التعليم، والعمل، والسكن، والدخل، والرياضة، والثقافة. ويعرض التقرير أرقاماً تمثل فجوة مشاركة الأشخاص غير ذوي الإعاقة.

273- وفي الجماعة الفرنسية، تُجمع المعلومات عن الجمهور ذي الإعاقة بطريقة مخصصة عن طريق جهات فاعلة مختلفة، مثل غرفة التعليم العالي الشامل، أو مفتشية تعليم الرقي الاجتماعي.

274- وفي إقليم والونيا، يمر تحسين الإحصاءات المتعلقة بالبالغين ذوي الإعاقة ممن يعتمدون اعتماداً كبيراً في شؤون حياتهم على الغير عبر أربعة مشاريع يجري تنفيذها في إطار الوكالة من أجل حياة كريمة، وهي: الوصول إلى البيانات الفردية التي تجمعها الدائرة العامة الاتحادية لشؤون الحماية الاجتماعية في إطار الاعتراف بالإعاقة؛ وتحسين المعرفة حسب نوع الإعاقة؛ ومعرفة الاحتياجات من حيث خدمات الدعم على نحو أفضل؛ ومعرفة مستويات فقدان الاستقلالية على نحو أفضل.

275- وفي بروكسل، تعمل عدة جهات فاعلة على مستوى منطقة بروكسل العاصمة ولجنة الجماعة المشتركة، بما في ذلك المرصد الصحي والاجتماعي في منطقة بروكسل العاصمة، ومؤسسة ("perspective.brussels")، على جمع البيانات وتحليلها ونشرها. ويُتوقع مستقبلاً إنشاء مركز وحيد للمعلومات بشأن الإعاقة تحت مسمى ("handicap.brussels"). وهذا المركز سيكون مشتركاً بين جميع أصحاب المصلحة وستكون مهمته هي تنظيم جمع البيانات المتعلقة بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وتحليلها ونشرها. وعلى مستوى المنطقة، يعني دخول اختبار تكافؤ الفرص حيز النفاذ أنه يجب الآن التحقق من تأثير أي إجراء وفقاً لخمسة معايير، هي: نوع الجنس، والإعاقة، والأصل العرقي والثقافي، والميل الجنسي، والهوية الجنسانية والتعبير الجنساني، وأخيراً الأصل الاجتماعي والحالة الاجتماعية.

276- وفي الجماعة الناطقة بالألمانية، تتعلق البيانات الوحيدة ذات الصلة بالإعاقة، التي تجمعها هيئة الإحصاءات، بثلاثة مسائل في إطار الدراسة الاستقصائية المتعلقة بالقوى العاملة (تتناول الإعاقة والمشاكل الصحية المرتبطة بالعمل والاحتياجات المحتملة من حيث الترتيبات التيسيرية). وتُجري الهيئة العامة لتعزيز الحياة المستقلة ذاتياً دراسات متعمقة بشأن مواضيع ذات صلة بالإعاقة، تتضمن إحصاءات وبيانات وتتوخى تحسين عملية وضع السياسات العامة.

التعاون الدولي

الرد على الفقرة 30 من قائمة المسائل

277- إن التعاون الإنمائي البلجيكي، سواء على المستوى الاتحادي أو على مستوى الكيانات الاتحادية، يتسق تماماً مع خطة عام 2030 بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة والدعوة إلى "عدم ترك أحد يتخلّف عن الركب"، وهي الدعوة التي تركز على الفئات الأشد ضعفاً في المجتمع.

278- وعلى المستوى الاتحادي، يجب أن تتبع جميع إجراءات التعاون الإنمائي نهجاً قائماً على حقوق الإنسان و/أو على احتياجات المساعدة الإنسانية. ويتيح هذا النهج المتعدد الجوانب لبلجيكا أن تأخذ في الاعتبار جميع مواطن الضعف، بما في ذلك الاحتياجات المحددة المرتبطة بمواطن ضعف بعينها. وتنص الاستراتيجية البلجيكية للعمل الإنساني أيضاً على أن "التمويل الإنساني يجب أن يستند إلى احتياجات السكان المتضررين ودرجة ضعفهم". وبما أن الإعاقة تعتبر معيار ضعف، فإن الأشخاص ذوي الإعاقة يُؤخذون في الاعتبار عند تمويل التعاون الإنمائي والمساعدات الإنسانية. وقد صدقت بلجيكا أيضاً على *"ميثاق إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في العمل الإنساني"*. وبالإضافة إلى هذا الإدماج الشامل، تدعم بلجيكا المبادرات التي تهدف خصيصاً إلى دعم الأشخاص ذوي الإعاقة. فعلى سبيل المثال، مولت بلجيكا في عام 2017 مشروعاً مبتكراً يهدف إلى اختبار جدوى الطباعة ثلاثية الأبعاد وتقنيات إعادة التأهيل عن بعد لفائدة الأشخاص الذين يحتاجون إلى استخدام أجهزة تقويم العظام في مالي والنيجر وتوغو. وفي عام 2018، مولت بلجيكا كذلك مشروعاً مبتكراً يهدف إلى تحسين رعاية الأشخاص الذين يعانون من قيود وظيفية في هياكل الرعاية الصحية وفي المجتمعات المحلية بمقاطعة كيفو الشمالية.

279- وفي الجماعة والإقليم الفلمنديين، يستند المرسوم الإطاري بشأن التعاون الإنمائي إلى مبدأ الشمول، بحيث يمكن للفئات المحرومة/الضعيفة أن تستفيد بدورها من المشاريع المدعومة في البلدان النامية. وقد تكون الفئات المعنية هي النساء والأشخاص ذوو الإعاقة والمراهقون وغيرهم، حسب سياق المشروع نفسه. وفي إطار خطة العمل الأفقية الفلمندية لتكافؤ الفرص، يولي التعاون الإنمائي الفلمندي اهتماماً خاصاً للأشخاص ذوي الإعاقة.

280- وفي بروكسل، أطلقت منطقة بروكسل العاصمة ولجنة الجماعة الفرنسية العديد من مشاريع التعاون الإنمائي التي تسهم عملياً في إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة.

281- وفي الجماعة الناطقة بالألمانية، تتعلق المشاريع ذات الأولوية المدعومة بقطاعات التدريب، والعمالة، والصحة، فضلاً عن حماية الفئات السكانية المهددة، مثل الأشخاص ذوي الإعاقة.

التنفيذ والرصد على المستوى الوطني

الرد على الفقرة 31(أ) من قائمة المسائل

282- في بلجيكا، عُينت الدائرة العامة الاتحادية لشؤون الحماية الاجتماعية كآلية تنسيق مشتركة بين الاتحادات. وعلى هذا الأساس، تتولى الدائرة تنسيق عملية تبادل المعلومات بشأن تنفيذ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وتكفل التعاون بين مختلف جهات التنسيق المعيّنة على كل مستوى من مستويات السلطة، وكذلك مع الآلية المستقلة والمجتمع المدني. وفي هذا السياق، تدعم الدائرة جهات التنسيق عن طريق تبادل المعلومات والممارسات الفضلى. وتعقد جميع جهات التنسيق اجتماعات تنسيقية مرتين إلى ثلاث مرات في السنة، وأُنشئت منصة للتبادل عبر الإنترنت. وأخيراً، تستخدم الدائرة الرسائل الإخبارية

نصف السنوية لإبلاغ جهات التنسيق بالأعمال المنجزة والملفات الجارية على مستوى بلجيكا وعلى المستوى الدولي، فضلاً عن المستجدات ذات الصلة بالإعاقة أو بأحكام الاتفاقية.

الرد على الفقرة 31(ب) من قائمة القضايا

283- أُنشئ المركز الاتحادي لتكافؤ الفرص ومكافحة العنصرية والتمييز، المسمّى "أونيا"، بموجب اتفاق تعاون أُبرم في عام 2014. ويمارس "أونيا" مهامه المحددة في هذا الاتفاق باستقلالية تامة ووفقاً لمبادئ باريس. وفي عام 2018، اعترف التحالف العالمي للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، الذي يحظى بدعم الأمم المتحدة، بـ "أونيا" كمؤسسة وطنية لحماية لحقوق الإنسان من فئة "باء". وتُدار موارد "أونيا" المالية وفقاً لأحكام المادة 16 من اتفاق التعاون المذكور، التي تكفل تمويل جميع الأطراف في اتفاق التعاون. ويتخذ "أونيا" بشكل مستقل القرارات المتعلقة بلوائحه الداخلية وإدارة ميزانيته وتوظيف وكلائه وتعيينهم.

الرد على الفقرة 31(ج) من قائمة المسائل

284- على المستوى البلجيكي، تشارك المنظمات التي تمثل الأشخاص ذوي الإعاقة بنشاط في تنفيذ الاتفاقية على مستويات مختلفة.

285- فعلى المستوى الاتحادي، شارك المجلس الوطني الأعلى للأشخاص ذوي الإعاقة في بلورة خطة العمل المتعلقة بالإعاقة، التي أُطلقت في عام 2015. بالإضافة إلى ذلك، تكفل الاتصالات المتكررة بين آلية التنسيق الخاصة باتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والمجلس الوطني الأعلى للأشخاص ذوي الإعاقة والمنتدى البلجيكي للإعاقة استمرار الحوار بشأن تنفيذ الاتفاقية. وكل عام، وفي إطار مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، يُلتمس رأي الجمعيات (بما في ذلك المجلس الوطني الأعلى للأشخاص ذوي الإعاقة والمنتدى البلجيكي للإعاقة) فيما يتعلق ببلورة موقف بلجيكا. وفي السياق ذاته، تتولى السلطة الاتحادية أيضاً تمويل مشاركة ممثلي المجتمع المدني في المؤتمر المذكور.

286- وفي عام 2018، نظمت الحكومة الفلمندية طاولة مستديرة جمعت جميع أصحاب المصلحة المعنيين في القطاع العام وفي المجتمع المدني بغية تقييم تنفيذ الاتفاقية في جميع مجالات اختصاصها.

287- ويجتمع المجلس الاستشاري للأشخاص ذوي الإعاقة التابع للجنة الجماعة الفرنسية مرة واحدة كل شهر في مركز العيش المستقل للأشخاص ذوي الإعاقة لمناقشة جميع المسائل، بما في ذلك تنفيذ الاتفاقية.

288- وفي الجماعة الناطقة بالألمانية، تُعقد اجتماعات بين ممثلي المنظمات التي تمثل الأشخاص ذوي الإعاقة والهيئة العامة لتعزيز الحياة المستقلة ذاتياً، وهي جهة التنسيق الخاصة بالجماعة، بهدف تبادل الأفكار بشأن مواضيع مختلفة مرتبطة بالاتفاقية.